حقوق اللاجئين في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ من منظور الشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة)

الأستاذ محمود محمد الجمل
mahmoudalgalal28@gmail.com

الأستاذ المشارك الدكتور عبدالرحمن عبدالحميد حسنين
abdel.rahman@mediu.edu.my

الملخص:

لما كان الوضع الحالي للاجئين يحتاج إلى دراسة وافية توضح فيها حقوقهم وواجباتهم في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وذلك من منظور الشريعة الإسلامية، فقد هدف البحث إلى بيان مشكلة اللجوء والمخاطر التي يتعرض لها اللاجئون في محاولة للمساهمة في وضع أطر لحل المشكلة ببيان حقوق اللاجئين وواجباتهم بعد عرض مفهوم اللجوء، واللاجئ، والملاجئ، وأنواعه وبيان واجبات اللاجئين تجاه دول اللجوء والالتزامات الواقعة على عاتقهم ثم إبراز تلك الحقوق والواجبات من منظور الشريعة الإسلامية، ولتحقيق هذه الأهداف اتبع الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي ومنهج المقارنة في كتب القانون والدراسات القضائية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ثم مراجع الفقه، وذلك في حدود دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ م وبروتوكول عام ١٩٦٧ م الخاصين بوضع اللاجئين والتعقيب عليهما، ومن أهم نتائج البحث بيان أن مسألة اللاجئين تندرج في إطار فقه المعاملات، لكونها تتضمن أحكاماً عملية إجتهادية، كما أن العلاقات الدولية في القانون الدولي تقوم على المصلحة في حين أنها تقوم في الشريعة الإسلامية على الكرامة الإنسانية والتسامح والتعاون والعدالة والمعاملة بالمثل، وقد تفردت الشريعة الإسلامية بإقرار حق اللاجئ في الملجأ إلى مدى أبعد منه في القانون الدولي. وقد تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين مواد معيبة في صياغتها بشأن واجبات اللاجئين تخول لدولة الملجأ فرض التزامات على اللاجئين على نحو قد يشوبه التعسف وينطوي على الغرر، وقد أبرز البحث تصور الشريعة الإسلامية لواجبات اللاجئ في كونه يلتزم في الدولة الإسلامية حال وجوده في إقليمها بالقوانين السارية فيها على أن تلتزم هي بإعلامه بهذه القوانين خلال دراسة طلبه اللجوء فيها. وقد انفردت الشريعة الإسلامية بالزام اللاجئ بأداء ما عليه من واجبات تجاه أفراد في دولة الاضطهاد، فالملاجئ في الشريعة الإسلامية ما شرع للهرب من الواجبات، ولم يرد نص يقر هذا الالتزام في الاتفاقية.

الكلمات المفتاحية: الشريعة، إتفاقية اللاجئين، القانون الدولي، حقوق.

المقدمة

إن الدين الإسلامي الحنيف وشريعته الغراء، لم يدخر وسعاً أمام كل ما هو إنساني حتى لو جاء من ثقافات أخرى ومجتمعات مغايرة و يعلي من قيم الحرية والحق والعدل والمساواة و يراعي مصالح العباد والناس على اختلاف أجناسهم ولغاتهم وثقافتهم وأصولهم وأعراقهم، واحترم عادات وتقاليد المجتمعات، والثابت في القواعد الشرعية أن (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً)، وأن (الثابت بالعرف كالثابت بالنص)^(١)، وكذلك فإن من القواعد الفقهية المستقرة أن العادة يرجع إليها ويحتكم بأمرها فإن (العادة محكمة)^(٢)

^١ السرخسي، شرح السير الكبير، ٢٩٠، ١٧٠، والقواعد والضوابط المستخلصة من شرح الجامع الكبير للحصري، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ، ص ٢٨٣ و

^٢ ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، الأشباه والنظائر، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م، الجزء الأول ص ٥٠.

ومن هنا تبرز قيمة بحث حقوق اللاجئين وواجباته وبيان الحماية الواجب تمتعه بها في إطار المواثيق والقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، من منظور الشريعة الإسلامية.

والقاء الضوء على ما يستتبع ذلك من التزامات على الدول والحكومات تجاه من اضطرتهم الأحداث والظروف إلى ترك مجتمعاتهم وأوطانهم إلى غيرها.

ومن هنا كذلك تتضح بعض معالم شريعة الإسلام الثرية من إهتمامها بمفاهيم عدة كالجوار والأمان والعهد ومصالح المهاجرين.

أملين أن يتضح لنا أوجه الفروق والتوافق بين مقاصد الشريعة في حق اللجوء وفلسفة ومرجعية القوانين الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التي شرعت للجوء والحق فيه وتواترت على حمايته وضمان أمان اللاجئين وسلامته وما يتبع ذلك من ثبوت التزامات وواجبات على طالب اللجوء من الالتزام بقانون البلد مانح اللجوء.

ولا شك أن من أخطر المشاكل التي تواجه عالمنا المعاصر وبخاصة في السنوات القليلة الماضية مشكلة اللجوء، تلك التي تواجه العالم بأسره بشتى دوله ومنظماته وهيئاته وأفراده، ولا شك أن اللاجئين في شتى بقاع الأرض هم من أكثر الفئات إحساسا بالمعاناة في الآونة الأخيرة.

ويعد اللجوء أبرز صور ممارسة الإنسان لحقوقه، كما أن مفهوم حماية اللاجئين والمحافظة على حقوقه لا ينفصل البتة عن الفكرة العامة لحقوق الإنسان فإن حصول الإنسان على اختلاف لونه وجنسه وعرقه وديانته على مكان آمن ووطن يأمن فيه على دينه ونفسه وماله وعرضه وعقله لهو أبسط الحقوق التي ينبغي أن توفر له.

وظاهرة اللجوء وإن كان لها بعدها التاريخي، إلا أنها في عالمنا المعاصر وإزاء وضوح مفاهيم إقليم الدولة و حدوده المتاخمة، وتطور قدرة الدولة على مراقبة حدودها، تظهر للجوء أهمية أكبر من أي وقت مضى، فإن الأرقام والإحصائيات عن اللاجئين مفرقة ومقلقة، فعدد اللاجئين الذي وصل إلى ٣٧,٥ مليون لاجئ في نهاية عام ٢٠١٢، قد وصل إلى ٦٥,٦ مليون لاجئ في نهاية عام ٢٠١٦، والجدير بالذكر أن المفوضية تعلن أن عدد اللاجئين يقدر بـ ١١٣ إلى ١١٥ من سكان العالم.

وجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية عرضت لمسألة اللجوء وكفلت لطالبه كافة وسائل الكرامة والأمان و التزمت تجاه المستأمنين والمجارين بكافة الأصول الواجب إتباعها لضمان حقوقهم ورعايتهم، وقد اهتم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة اهتماما بالغاً بما عرف بأمان اللاجئين، وإن كان مخالفاً في العقيدة. ومن دلائل ذلك تلك الآية الكريمة:

وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ (٦) كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (٧) (٣).

دلالة الآية: مغناة سأل جوارك، أي أمانك وذماتك فأعطه إياه ليستمع القرآن؛ فإن قبل أمرًا فحسن، وإن أبى فردّه إلى مأمنه (٤).

وقد وردت أحاديث دلت على مشروعية الأمان منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم ويجير عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم" (٥).

ومن أمثلة ذلك هجرة الصحابة رضي الله عنهم إلى الحبشة ولجؤهم إلى أرضها عند ملك وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه لا يظلم عنده أحد وهو النجاشي وقد جلس الصحابة رضي الله عنهم في جوار هذا الملك حتى السنة السابعة من الهجرة.

فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى ما يصيب أصحابه من البلاء وأنه لا يقدر على أن يحميهم ويمنعهم مما هم فيه قال لهم: لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن بها ملك لا يظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم فيه.

فخرج عند ذلك المسلمون إلى أرض الحبشة مخافة الفتنة وفراراً إلى الله بدينهم، فكانت أول هجرة في الإسلام. (٦)

مشكلة البحث:

مع بروز مشكلة اللاجئين وازديادها وتفاقمها في كافة أرجاء المعمورة، وإزاء تعقد العلاقات الدولية وتشابكها وتعارضها في بعض الأحيان وما يترتب على ذلك من التأثير على حقوق اللاجئين في مختلف أنحاء العالم، فإن أفراد هذا الموضوع بالبحث لمن الأهمية بمكان.

^٣ سورة التوبة آية رقم ٦,٧

^٤ ابن العربي، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت،، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، الجزء ٢، صفحة ٢٦١.

^٥ أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في السرية رقم ٢٧٥١، الجزء الثالث، ص ٨٠، ٨١.

^٦ البوطي، محمد سعيد، فقه السيرة النبوية، دمشق، دار الفكر، طبعة ١٩٩٦م، ص ١٠٦.

والوضع الحالي للاجئين في العالم يحتاج إلى دراسة وافية توضّح فيها حقوقهم وواجباتهم في القانون الدولي وذلك من منظور الشريعة الإسلامية.

أسئلة البحث:

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث نحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي؟
٢. ما الشروط الواجب توافرها كي ينطبق على الشخص وصف اللاجئ وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ووفق ما جاء بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية؟
٣. ما مدى اتفاق أو اختلاف القانون الدولي حول حقوق اللاجئين وواجباتهم مع أحكام الشريعة الإسلامية؟
٤. ما مدى كفاية الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات لحقوق اللاجئين على اختلاف أنواعهم؟

أهداف البحث:

١. بيان مشكلة اللجوء في العالم، والمخاطر التي يتعرض لها اللاجئين، ومحاولة المساهمة في وضع أطر قانونية لحل المشكلة ببيان حقوق اللاجئين، بعد عرض أنواع اللجوء من منظور الشريعة الإسلامية.
٢. بيان ما جاءت به أحكام الشريعة الإسلامية في اللجوء من حيث أنواعه وحقوق اللاجئين المرتبطة به.
٣. بيان حقوق اللاجئين تجاه دول اللجوء والالتزامات الواقعة على عاتقهم.
٤. إبراز حق اللجوء بحسبانه من أهم حقوق الإنسان من منظور الشريعة الإسلامية.

منهج البحث

سأعتمد بإذن الله في منهج البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي في مراجع الفقه والكتب القانونية والدراسات القضائية والاتفاقيات الدولية وكذلك سأعتمد على المنهج المقارن في دراسة ظاهرة اللجوء وعناصرها ودراسة حقوق اللاجئين وواجباتهم في القانون الدولي والشريعة الإسلامية.

الحدود الموضوعية للبحث:

يقتصر البحث على بيان حقوق اللاجئين وواجباتهم في الشريعة الإسلامية وفي القانون الدولي في حدود اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ م وبروتوكول ١٩٦٧ م الخاصين بوضع اللاجئين.

الدراسات السابقة:

من الرسائل العلمية الجامعية (الماجستير والدكتوراه) التي تعرضت لموضوع البحث من النواحي الشرعية والقانونية والدولية:

- أولاً: أحكام اللجوء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي دراسة مقارنة لنيل الماجستير في السياسة الشرعية من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، مقدمة من الباحث محمد بن عبد ربه المورقي، عام ١٤١٩ هـ.
- ثانياً: حق اللجوء السياسي بين الشريعة الإسلامية والأنظمة الوضعية، وهي دراسة مقدمة من الباحث محمد بن عبد الله الحليبة لنيل درجة الماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠١ م.
- ثالثاً: حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي دراسة مقارنة، للدكتور وليد خالد الربيع، بقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت.
- رابعاً: الملجأ في القانون الدولي رسالة دكتوراه للدكتور حمدي السيد محمد الغنيمي كلية الحقوق جامعة الإسكندرية جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٦ م.
- خامساً: اللجوء السياسي في الإسلام دراسة لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله من جامعة آل البيت بالمملكة الأردنية الهاشمية، للدكتور حسام محمد سعد سباط، نشرت عام ١٩٩٧ م عن دار البيارق ببلبنان.
- سادساً: حق اللجوء السياسي دراسة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الحقوق جامعة القاهرة بجمهورية مصر العربية، للدكتور برهان أمر الله نشرت عام ١٩٨٢ بدار النهضة العربية القاهرة.

المبحث الأول: حقوق اللاجئين بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية

تمهيد

حَقَّ في اللغة: جمعه حُقوق، وحَقَّاق، وهو اسمٌ من اسمائه تعالى، ويستخدم بمعنى الثابت بلا شَكٍّ.^(٧)

الحق في القانون هو: ميزة يقررها القانون لشخص ما، يحميها بالطرق القانونية.^(٨)

والحق في الفقه هو: مصلحة ثابتة للشخص على سبيل الاختصاص يقررها المشرع الحكيم.^(٩)

وفي هذا المبحث، في المطلب الأول منه يعرض الباحث لحقوق اللاجئين في القانون الدولي، ومدى ثبوتها لهم، والحد الأقصى للحقوق التي تمنحها الاتفاقية للاجئين وحقوق اللاجئين الإلزامية على دول الملجأ (الحد الأدنى)، وفي المطلب الثاني منه تتناول الحقوق التي تفردت الشريعة الإسلامية بإقرارها، يأخذ هذا التفرد صورة التفرد في إقرار الحق للاجئ تارة، وتارة أخرى يأخذ صورة إعطاء مدى أكبر لهذا الحق.

المطلب الأول: حقوق اللاجئين في القانون الدولي

الجدير بالذكر أن الدول بدأت تهتم بتحسين أوضاع اللاجئين منذ قيام الحرب العالمية الأولى.^(١٠)

وقد تقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن جميع الناس أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق، وأن هذه الحقوق تثبت لهم بالميلاد^(١١)، وهناك نوع آخر من الحقوق، ليست الحقوق الإنسانية فحسب، وإنما يطلق عليها الحقوق السياسية تثبت لمواطني الدولة دون غيرهم.

ومن استقراء الباحث لنصوص الاتفاقية، يتبين أن اللاجئين يثبت لهم في بلد الملجأ حقوقاً تارة تكون مساوية لمواطني هذه الدولة، وتارة أخرى تكون مساوية للحد الأدنى لمعاملة الأجنبي، وفي جانب آخر منها تكون مساوية للمعاملة الممنوحة للأجانب الأولى بالرعاية، وفي مرة أخرى قد تكون أقل من الأجنبي، وهناك حقوق تثبت للاجئين لا تثبت لغيرهم من الأجانب. والباحث إذ يعرض هذه الحقوق على التصنيف المشار إليه، فسيتضح مدى الإلزام الواقع على الدول بإعطائهم هذه الحقوق، ومدى كون هذه الحقوق ثابتة أم أنها دائرة بين حدٍ أدنى وأقصى لمعاملة اللاجئ في دولة الملجأ.

ولبحث مسألة الحقوق بانضباط يجب الإطلاع على مدى جواز التحفظ على المواد من عدمه والدول المتحفظة على المواد الجائز التحفظ عليها.

الفرع الأول: الحد الأقصى للحقوق التي تمنحها الاتفاقية للاجئين

أولاً: حقوق اللاجئين المساوية لحقوق الأجانب الأولى بالرعاية

للاجئين المقيمين بصورة نظامية في بلد الملجأ حق الانتماء للجمعيات غير السياسية وغير الهادفة للربح، والانضمام للنقابات المهنية، مثل أفضل معاملة ممكنة تمنح لمواطني بلد أجنبي^(١٢).

ودولة الملجأ تمنح اللاجئ الحق في العمل مقابل الأجر على أرضها بذات الدرجة للأجانب الأولى بالرعاية^(١٣).

ويجوز للاجئ التجنس بجنسية دولة الملجأ، وتقوم هي بتسهيل ذلك وتخفيض الأعباء والرسوم إلى أدنى حد ممكن لذلك^(١٤).

ثانياً: حقوق اللاجئين المساوية للحد الأدنى من (المعاملة العامة) للأجانب

١. حيثما لا تنص الاتفاقية على منح اللاجئين معاملة أفضل، تعاملهم الدولة المتعاقدة معاملتها للأجانب عامة^(١٥).

⁷ <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AD%D9%82/>

^٨ المعداوي، المدخل للعلوم القانونية، ص ٨.

^٩ منصور، المدخل في الشريعة الإسلامية، ص ١٢٤.

^{١٠} أمر الله، حق اللجوء السياسي، ص ٢٤٥.

^{١١} الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة الأولى.

^{١٢} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الخامسة عشر.

^{١٣} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة السابعة عشر الفقرة الأولى.

^{١٤} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الرابعة والثلاثون.

^{١٥} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة السابعة.

الأحوال الشخصية للاجئين تخضع لقانون بلد موطنهم، وتحترم دولة الملجأ الحقوق الشخصية المكتسبة للاجئ ولاسيما الخاصة بالزواج، شريطة أن يكون الحق المعني واحداً من الحقوق التي كان سيعترف بها تشريع هذه الدولة لو لم يصبح صاحب هذا الحق لاجئاً^(١٦)، والجدير بالذكر أن مصر قد تحفظت على هذه المادة.

"على أن دولة الملجأ تمنح للاجئ الحق في حيازة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي لا يجب أن تقل عن تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف"^(١٧).

وبخصوص الحق في العمل الحر تمنح دولة الملجأ اللاجئين الحق في ممارسة العمل لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والتجارة وكذلك إنشاء شركات تجارية وصناعية، بذات الدرجة الممنوحة للأجانب عامة^(١٨).

وبخصوص الحق في ممارسة المهن الحرة أن تمنح دولة الملجأ اللاجئين الذين يحملون شهادات معترفاً بها منها، يرغبون في ممارسة مهن حرة، الحق في ممارسة مهن حرة بصورة لا تكون أقل حالاً من الممنوحة للأجانب عامة^(١٩).

وتمنح دولة الملجأ اللاجئين فيما يخص الإسكان، معاملة لا تقل عن المعاملة الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف^(٢٠)، والجدير بالذكر أن مصر قد تحفظت على هذه المادة أيضاً.

وتمنح دولة الملجأ اللاجئين معاملة لا تقل عن الممنوحة للأجانب عامة، فيما يخص التعليم غير الابتدائي^(٢١).

وحرية التنقل بالنسبة للاجئين في بلد الملجأ مساوية لما ينطبق على عموم الأجانب بصفة عامة^(٢٢).

ثالثاً: حقوق اللاجئين التي لا تثبت لغيرهم من الأجانب

١. عدم التمييز:

تلتزم الدول المتعاقدة في تطبيقها للاتفاقية بعدم التمييز بين اللاجئين بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ^(٢٣).

٢. عدم الرد إلى دولة الاضطهاد:

لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد اللاجئ أو تردّه بأي صورة من الصور إلى حدود الإقليم التي تكون حياته أو حريته مهددة فيها، إلا إذا اعتبر خطراً على أمن بلد الملجأ ومجتمعها، لارتكابه جرماً استثنائياً في الخطورة وصدر حكماً نهائياً يؤكد قيامه به، وإن كان يجوز لها طرده إلى غير دولة الاضطهاد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والنظام العام^(٢٤).

٣. الإعفاء من شرط المعاملة بالمثل:

تنص المادة السابعة من الاتفاقية "٢- يتمتع جميع اللاجئين، بعد مرور ثلاث سنوات على إقامتهم بالإعفاء، على أرض الدول المتعاقدة، من شرط المعاملة التشريعية بالمثل .."^(٢٥).

٤. تنظر الدول المتعاقدة بعين العطف في إمكانية منح اللاجئين، مع عدم توفر معاملة بالمثل، حقوقاً ومزايا،، وكذلك في إمكانية جعل الإعفاء من المعاملة بالمثل يشمل لاجئين لا يستوفون الشروط المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و٣^(٢٦).

وورد في المادة السابعة عشر من الاتفاقية الفقرة الثانية أنه بخصوص حق العمل مقابل أجر فلا يطبق على اللاجئين التدابير التقييدية المفروضة على الأجانب أو على استخدام الأجانب من أجل حماية سوق العمل الوطنية.

٥. الإعفاء من التدابير الاستثنائية

تنص المادة الثامنة على أنه "حين يتعلق الأمر بالتدابير الاستثنائية التي يمكن أن تتخذ ضد أشخاص أو ممتلكات أو مصالح مواطني دولة أجنبية معينة، تمتنع الدولة المتعاقدة عن تطبيق هذه التدابير على أي لاجئ يحمل رسمياً جنسية تلك الدولة لمجرد كونه يحمل هذه الجنسية،"^(٢٦).

^{١٦} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الثانية عشر.

^{١٧} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الثالثة عشر.

^{١٨} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الثامنة عشر.

^{١٩} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة التاسعة عشر.

^{٢٠} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الحادية والعشرين.

^{٢١} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الثانية والعشرين فقرة ٢.

^{٢٢} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة السادسة والعشرين.

^{٢٣} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الثالثة.

^{٢٤} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الثالثة والثلاثون.

^{٢٥} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة السابعة عشر.

٦. المساعدة الإدارية:

وفقاً لنص المادة الخامسة والعشرين من الاتفاقية تساعد دولة الملجأ اللاجئ بواسطتها أو بوساطة دولية على استخراج الوثائق والشهادات أو أي تعامل مع بلد لا يستطيع الرجوع إليه، وتكون هذه الوثائق قائمة مقام الشهادات والوثائق التي يستصدرها الأجنبي من السلطات الوطنية في بلده، إلى أن يثبت عدم صحتها، ويكون ذلك برسوم مماثلة لما يدفعه المواطنون لقاء هذه الخدمة، أو بدون رسوم في حالة العوز^(٢٧).

٧. استصدار بطاقات الهوية:

تصدر دولة الملجأ بطاقة هوية شخصية لكل لاجئ موجود في إقليمها لا يملك وثيقة سفر صالحة وذلك وفقاً للمادة السابعة والعشرين من الاتفاقية^(٢٨).

٨. استصدار وثائق السفر:

تصدر دولة الملجأ وثائق سفر للاجئ المقيم على أرضها، ويكون معترفاً به في الدول الموقعة على الاتفاقية، ويجوز لدولة الملجأ عدم منح اللاجئ هذه الوثائق لأسباب قاهرة تتعلق بأمنها الوطني وذلك وفقاً للمادة السابعة والعشرين من الاتفاقية^(٢٩).

٩. عدم المعاقبة جزائياً على الوجود في إقليم دولة الملجأ بصورة غير مشروعة

متى كان اللاجئ قادماً لدولة الملجأ مباشرة من إقليم كانت فيه حياته أو حريته مهددة بالمعنى المقصود في المادة الأولى من الاتفاقية، بشرط أن يقدموا أنفسهم إلى السلطات دون إبطاء وأن يبرهنوا على أسباب دخولهم غير القانوني وذلك وفقاً لنص المادة ٣١^(٣٠).

رابعاً: حقوق اللاجئين المساوية لحقوق المواطنين:

نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن "تمنح الدولة المتعاقدة اللاجئين داخل أراضيها معاملة توفر لهم على الأقل ذات الرعاية الممنوحة لمواطنيها على صعيد حرية ممارسة شعائهم الدينية وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم"^(٣١).

ونصت الاتفاقية على أن للاجئ في مجال حماية الملكية الصناعية، نفس الحقوق الممنوحة لمواطني دولة الملجأ سواء على إقليمها أو خارجها^(٣٢).

وفيما يتعلق بحق التقاضي أمام المحاكم، فإن اللاجئ متساوي مع مواطن الدولة وفقاً لما ورد في متن المادة السادسة عشر من الاتفاقية، كما يتمتع بالمساعدات القضائية والإعفاء مثله مثل المواطن، وخارج بلد الملجأ يكون له حقوق التقاضي المساوية لحقوق بلد الملجأ"^(٣٣).

وشجعت الاتفاقية في المادة السابعة عشر في الفقرة الثالثة منها، الدول المتعاقدة على محاولة مساواة اللاجئين بمواطنيها بخصوص العمل مقابل الأجر^(٣٤).

وتنص المادة رقم عشرين من الاتفاقية أنه إذا كانت هناك منتجات غير متوافرة بالقدر الكافي لسكان دولة الملجأ، ويوجد بها نظام تقنين يوضح التوزيع العمومي لهذه المنتجات، فإن اللاجئين يعاملون حيال هذه المنتجات معاملة الوطنيين^(٣٥).

ونصت المادة الرابعة والعشرين على مساواة اللاجئين بمواطني دولة الملجأ في خصوص تشريعات العمل ك(الأجر، ساعات العمل، والأجازات، والحد الأدنى لسن العمل...) والضمان الاجتماعي ك (الأمومة، إصابة العمل، المرض والعجز، والشيخوخة،

^{٢٦} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الثامنة.

^{٢٧} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة الخامسة والعشرين.

^{٢٨} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة السابعة والعشرين.

^{٢٩} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة السابعة والعشرين.

^{٣٠} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ٣١.

^{٣١} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ٤.

^{٣٢} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ١٤.

^{٣٣} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ١٦.

^{٣٤} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ١٧.

^{٣٥} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ٢٠.

^{٣٦} الجدير بالذكر أن مصر متحفظة على هذا النص من ضمن خمسة تحفظات أبدتها على هذه الاتفاقية.

الإعانات والتعويضات الناشئة عنها)، كما تسعى الدول في حال دخولها في اتفاقات ثنائية في هذا الشأن مع دولة غير متعاقدة أن تضمن اللاجئين إلى جانب مواطنيها. ^(٣٧)

وتمنح دولة الملجأ اللاجئين ذات المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الابتدائي وذلك وفقاً لنص المادة الثانية والعشرين فقرة ١. ^(٣٨)

وفي خصوص الإغاثة والمساعدات العامة والإسعاف العام، تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين ذات المعاملة الممنوحة لمواطنيها وذلك وفقاً لنص المادة ٢٣ من الاتفاقية. ^(٣٩)

ووفقاً لنص المادة التاسعة والعشرين من الاتفاقية، يتمتع اللاجئ بذات الأعباء الضريبية التي يتمتع بها مواطني دولة الملجأ ويمتنع عليها تحميلهم أية أعباء أو رسوم أو ضرائب إضافية. ^(٤٠)

خامساً: حقوق اللاجئين الأقل من حقوق الأجانب

نقل المتاع إلى خارج دولة الملجأ

تنص المادة رقم ثلاثين من الاتفاقية على أن للاجئ الحق في نقل أمتعته إلى دولة أخرى سمحت له بالانتقال إليها والاستقرار فيها، إلا أن ذلك رهين بأن تكون هذه الأمتعة نقلت معه عند دخوله دولة الملجأ.

وفيما يخص أي متاع آخر فقد نصت الاتفاقية أن دولة الملجأ تنظر بعين العطف إزاء طلبات اللاجئين دون أدنى إلزام عليها ^(٤١)

الفرع الثاني: حقوق اللاجئين الإلزامية على دول الملجأ (الحد الأدنى)

قد ينبر المطالع للحقوق الواردة للاجئين في الاتفاقية، وكيف أن هذه الحقوق عديدة وكانت في درجات جعلت اللاجئين يتساوون مع المواطنين في بعض الجوانب، بيد أن هذه الحقوق -السابق تعدادها- ليست ثابتة للاجئين على وجه الإلزام من قبل كل الدول المنضمة للاتفاقية، وإنما هذه الحقوق في أغلبها يجوز للدول المنضمة للاتفاقية التحفظ عليها ^(٤٢)، فقد ورد في المادة الثانية والأربعين أن مواد الاتفاقية التي لا يجوز التحفظ عليها هي المادة الأولى والمادة الثالثة والمادة السادسة عشر فقرة أولى والمادة الثالثة والثلاثين والمواد من السادسة والثلاثين إلى السادسة والأربعين. ^(٤٣)

ومن مطالعة المواد التي لا يجوز التحفظ عليها نجد أن المادة الأولى وهي صلب الاتفاقية والمادة الثالثة وهي الخاصة بعدم التمييز والمادة السادسة عشر الفقرة الأولى خاصة بحق التقاضي والمادة الثالثة والثلاثين الخاصة بحظر الرد إلى بلد الاضطهاد، والمواد من السادسة والثلاثين إلى السادسة والأربعين وهي مواد إجرائية وتنظيمية تحكم العلاقة ما بين الدول الموقعة على الاتفاقية والمفوضية.

وهنا تظهر السمة الأساسية لحقوق الإنسان في القانون الدولي، وهي الفجوة ما بين نصوص الاتفاقية وما تلتزم به كل دولة، وهذا وإن كان مرده للسيادة التي ما زالت تتمسك بها الدول، إلا أنه يجعل من المتصور أن تكون للاجئين في دولة ما كامل الحقوق الموجودة في الاتفاقية، وفي دولة أخرى ليس لهم سوى حق عدم التمييز بينهم وحق التقاضي دون بيان مداه- وحق عدم الرد لدولة الاضطهاد فقط.

ونتناول كل حق من الحد الأدنى من حقوق اللاجئين في دولة الملجأ بشيء من التفصيل على النحو التالي:-

أولاً: حق اللاجئ في عدم الرد إلى دولة الاضطهاد (مبدأ عدم جواز رد اللاجئ)

يضمن إحترام الدول لهذا المبدأ حماية اللاجئ ضد الوقوع في أيدي سلطات الدولة التي تضطهده أو تهدده بذلك، وهكذا فهو يحقق من الناحية العملية واحداً من أهم العناصر الجوهرية التي تتكون منها فكرة الملجأ، ومن ناحية أخرى فإن تطبيق هذا المبدأ لا يشكل أبداً أي مساس بسيادة الدولة أو انتقاص من حريتها في قبول الأجانب داخل إقليمها أو عدمه، ذلك أنه يترك الدولة التي

^{٣٧} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ١٢.

^{٣٨} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ٢٢.

^{٣٩} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ٢٣.

^{٤٠} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ٢٩.

^{٤١} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ٣٠.

^{٤٢} التحفظ هو تصريح صادر عن إحدى الدول المشتركة في معاهدة ما، تعرب فيه عن رغبتها في عدم التقيد بأحد أحكامها.

^{٤٣} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة ٤٢.

قصدها اللاجئين حرة فلها أن تقبله في إقليمها كما أن لها أن ترفض ذلك، وغاية ما في الأمر أنه في حالة ما إذا قررت الدولة عدم السماح للاجئين بدخول إقليمها أو البقاء فيه فإن عليها ألا تتخذ ضده إجراءات -كالطرد أو الإبعاد- من شأنها إجباره على العودة إلى دولة قد تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر بسبب الدين أو العنصر أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو رأيه السياسي ومن هنا نستطيع القول أن مبدأ عدم إعادة اللاجئين إلى دول الاضطهاد، هو الركن الأساسي للملجأ.

ويعتبر هذا المبدأ أحد الانتصارات العظيمة التي حققها القانون الدولي في الخمسين سنة الأخيرة سواء بالنسبة للملجأ وحماية اللاجئين أو في مجال حماية حقوق الإنسان، كذلك فهو يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام فيما يتعلق بحركة التطور الحديث الرامية إلى تحقيق الاعتراف الدولي بحق الأفراد في الملجأ.

والجدير بالذكر أن هذا النص يبدأ تاريخه من الاتفاقية المتعلقة بالمركز الدولي للاجئين الروس والأرمن ومن في حكمهم^(٤٤).

١. النصوص التي تقرر مبدأ عدم جواز رد اللاجئين في اتفاقيات أخرى

إلى جانب المادة ١/٣٣ من الاتفاقية يوجد عدة نصوص دولية أخرى تنص على مبدأ عدم جواز رد اللاجئين، وهي المادة ٤/٤٥ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بخصوص حماية المدنيين في زمن الحرب، وأعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في نيويورك ١٩٥٤، المادة ١/٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧.

والمادة ٤/٤٥ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بخصوص حماية المدنيين في زمن الحرب، جاءت بنص مشابه لنص المادة ١/٣٣ من الاتفاقية، وإن اختلف في ألفاظه إلا أنه من حيث الدلالة لا يكاد يكون هناك فارق^(٤٥)، وبخصوص أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في نيويورك ١٩٥٤، لم يجد الحاضرون ضرورة لوضع نص بديل لنص المادة ١/٣٣ من الاتفاقية، وعللوا ذلك بأن المادة المذكورة أصبحت مبدأ مقبولاً بصورة عامة، وفي حال تغييره فإن النص الجديد سيمر بمراحل طويلة حتى يتمتع بهذا القبول العام.

يبقى لدينا أن تناول مبدأ عدم جواز رد اللاجئين في المادة ١/٣٣ من الاتفاقية وكذلك في إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧، إذ لا يعدو ما قمنا به في الفقرة السابقة إلا استبعاد للنصين المذكورين فيما لكونهما لم يأتيا بجديد أو مختلف عن الاتفاقية

٢. مبدأ عدم جواز رد اللاجئين في المادة ١/٣٣ من الاتفاقية

تنص المادة ١/٣٣ من الاتفاقية على أنه "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو تردّه بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية".

ومن مطالعة نص المادة يثور التساؤل عن دائرة تطبيق هذا المبدأ، بمعنى آخر أيكون التزام الدولة بعدم طرد اللاجئين وإعادته مقصوراً فقط على اللاجئين الموجودين على إقليمها فعلياً، أم أن هذا الحق يمتد ليشمل أيضاً اللاجئين الموجودين عند حدودها مع دولتهم الأصلية؟

أي هل تلزم الدولة طبقاً لنص المادة ١/٣٣ من الاتفاقية بعدم طرد أو إعادة اللاجئين الموجودين في إقليمها فقط أم أنها تلزم كذلك بعدم رفض السماح للاجئين بدخول ذلك الإقليم متى كان من شأن هذا الرفض إجبار هؤلاء على العودة أو البقاء في إقليم قد تهدد فيه حياته أو حريته لأحد الأسباب المبينة في تلك المادة؟

نلاحظ أن هذا التساؤل ليست له إجابة واحدة يتفق عليها الجميع، فهناك عدد من الدول وجانب من فقهاء القانون الدولي يأخذون بالمعنى الواسع لهذا المبدأ، أي أنه لا يجوز طرد اللاجئين أو إعادتهم إلى دولة الاضطهاد سواء كان هؤلاء اللاجئين موجودين داخل إقليم الدولة أم خارجها عند الحدود.

بينما يذهب جانب آخر من الدول والفقهاء -وهو الغالب- إلى الأخذ بالمعنى الضيق للمبدأ، الذي بمقتضاه يقتصر التزام الدول بعدم طرد أو إعادة اللاجئين الموجود داخل إقليمها فعلياً، ويستند هذا الرأي للأعمال التحضيرية للاتفاقية^(٤٦)، والأعمال

^{٤٤} هذه الاتفاقية كانت بين كل من : بلجيكا وبلغاريا والدانمرك ومصر وفرنسا وإيطاليا والنرويج وتشيكوسلوفاكيا.

^{٤٥} "يحظر ترحيل الأجنبي الموجود داخل إقليم إحدى الدول المتعاقبة إلى أخرى يخشى من تعرضه فيها للاضطهاد بسبب آرائه السياسية" الفارق الوحيد بين هذا النص ونص المادة ٣٣ من الاتفاقية هو النطاق الزمني لسريان كل منهما فالنطاق الزمني للمادة ٤٥ من اتفاقية جنيف محصور في وقت الحرب.

(٤٦) سبق أن بينا أن الأعمال التحضيرية وفقاً لنصوص اتفاقية فيينا للمعاهدات هي أداة تفسيرية قوية لتفسير نصوص أي معاهدة دولية

التحضيرية للاتفاقية قاطعة اليقين أن الدول المتعاقدة اتجهت إرادتها إلى استبعاد حالة عدم قبول اللاجئين أو إقصائهم على الحدود قبل دخول إقليم الدولة من نطاق المادة ١/٣٣ من الاتفاقية .

ومن بديهيات الأمور أن صياغة النص بهذه الألفاظ وما يترتب عليها من الأخذ بالمعنى الضيق لمبدأ عدم جواز رد اللاجئين، يعد ثغرة تعيب الاتفاقية، إذ تؤدي إلى نتائج لا تتفق مع الهدف التي جعلت الاتفاقية لأجله على نحو غير عادل وغير منطقي، فطبقاً للمفهوم الضيق لمبدأ عدم جواز رد اللاجئين، فإن اللاجئين الذي ينجح في دخول إقليم الدولة ولو كان اجتيازه للحدود بصورة غير مشروعة يستفيد من مبدأ عدم جواز رد اللاجئين وتسيغ عليه حماية لا تتوافر للاجئين الذي لم يفعل ذلك، وأتبع الأصول المرعية وأتى البيوت من أبوابها مقدماً نفسه للسلطات الشرعية في الدولة بطلب الإذن له بالدخول لإقليمها^(٤٧).

كما نضيف إلى ذلك أن اللاجئين من حيث احتياجه للحماية وعدم الرد إلى دولة الاضطهاد سواءً لا فارق بين من دخل إقليم الدولة ومن لم يدخل بعد، وحيث أن المعلول يدور مع علته وجوداً وعدمًا، والعلة متوافرة في الحالتين بلا أدنى مبرر للتفرقة ولا حاجة لها .

٣. العلاقة بين تطبيق مبدأ عدم جواز الرد ونظام تسليم المجرمين

وإن كان محظور على الدول وفقاً لنص المادة ١/٣٣ من الاتفاقية طرد اللاجئين أو إعادته إلى دولة قد تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر، فالتساؤل المثار هنا هل يجوز لدولة الملجأ تسليمه تنفيذاً لمعاهدة تسليم مجرمين معقودة بين الدولتين (دولة الملجأ ودولة الاضطهاد) ؟^(٤٨)

هنا أيضاً نجد الرأي استناداً للأعمال التحضيرية للاتفاقية، المتقرر منها أن أحكام الاتفاقية يجب ألا تؤثر على التزامات الدول الأطراف فيما يتعلق بتسليم المجرمين، وبذلك يمكن للدولة تسليم اللاجئين الذي تطالب به دولة أخرى بسبب إحدى الجرائم العادية غير الخطيرة التي ارتكها أو اتهم بارتكابها اللاجئين ما دام هناك معاهدة تسليم مجرمين تقضى بذلك .

ويرى الباحث أن هناك تعارضاً بين الالتزامين التزام الدولة بعدم الرد والتزامها بتسليم المجرمين، متى كان طلب تسليم اللاجئين لقيامه بجرم عادي غير سياسي، وحيال هذا التعارض يرى الباحث أنه يجب على الدولة ترجيح التزامها بعدم الرد، إذ أن القول بغير ذلك يفرغ مبدأ عدم جواز رد اللاجئين من السبب الذي وضع من أجله، ويجعل هناك من طريقة لدى مضطهده من أن يوقعوه في أيديهم^(٤٩) وهو الأمر الذي قد يهدر مبدأ عدم جواز الرد .

٤. مبدأ عدم جواز رد اللاجئين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٧^(٥٠)

في البداية نود أن نشير أن هذا الإعلان غير ملزم للدول، إذ أنه صادر في صورة توصية، إلا أنه ولكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وافقت عليه بالإجماع فإن له مكانة -أدبية- وإشارة لإتجاه المجتمع الدولي أن نصوص هذا الإعلان ربما يتم إبدالها بالنصوص السارية في المستقبل القريب ، وهذه هي قيمة الإعلان من الناحية القانونية.

وتنص المادة ١/٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ على أنه "لا يجوز أن يتعرض أي شخص من المشار إليهم في المادة ١/١ لإجراءات كالمنع من الدخول عند الحدود، أو الإبعاد أو الإعادة جبراً إلى أية دولة قد يتعرض فيها للاضطهاد".

إذا نظرنا للنص المذكور من حيث الصياغة الفنية نجد أنها أفضل بصورة كبيرة من صياغة المادة ١/٣٣ من الاتفاقية وذلك لأمرين : أولهما: أن الحماية تسبغ على اللاجئين بصورة عامة، سواء كانوا موجودين داخل إقليم دولة الملجأ أو مازالوا خارج حدودها، فقد أخذ نص المادة ١/٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن اللجوء الإقليمي بالمعنى الواسع لمبدأ عدم جواز الرد^(٥١).

^{٤٧} عطية، الحماية القانونية للاجئين في القانون الدولي، ص ٢٠١ .

^{٤٨} إن اصطلاح تسليم المجرمين يعد الترجمة العربية لكلمة Extradition الفرنسية التي استعملت لأول مرة في مرسوم ١٩ فبراير ١٧٩١ في فرنسا. ولكلمة Extradition الإنجليزية التي اشتقت من الفرنسية واستعملت لأول مرة في بريطانيا في قانون التسليم سنة ١٨٧٠. ولم يتفق أغلب الفقهاء على تعريف واحد لتسليم المجرمين وذلك يعود إلى أسباب أهمها الاختلاف حول طبيعة التسليم ومدى تسليم الرعايا من عدمه، وكذلك تفرع هذا النظام وامتداده على الصعيدين الداخلي والدولي والتي أدت إلى تعدد تعاريف هذا النظام وتعتبر الاتفاقيات الدولية في زيادة المصادر التي يستمد منها التسليم شروطه وإجراءاته وقوته الإلزامية إذ تعد النصوص الاتفاقية أولى القواعد القانونية التي تنظم التسليم، وقد ذهبت الدول إلى سن هذه النصوص الاتفاقية ضمن تشريعاتها الداخلية حتى يتسنى لها تطبيقها على الصعيد الداخلي وقد راعت في ذلك التعارض الذي قد يحدث بين النصوص الاتفاقية والتشريع الداخلي للتسليم بوجوب تطبيق التشريع الداخلي مالم يخالف النصوص الاتفاقية .

^{٤٩} عطية، الحماية القانونية للاجئين في القانون الدولي، ص ٢٠٩ .

^{٥٠} اعتمد ونشر هذا الإعلان على المأل بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣١٢ (د-٢٢) يوم ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ .

ثانيهما: أن نص المادة ١/٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن اللجوء الإقليمي، صياغته أقرب لاعتباره حقاً للفرد، عن نص المادة ١/٣٣ من الاتفاقية التي تعني أنه التزام على عاتق الدولة المتعاقدة، وبالصيغة الواردة في المادة ١/٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن اللجوء الإقليمي، فإنه تعطى الأمر الاقتراب من الرسوخ والاستقرار في العمل الدولي كما يصير عرفاً بمعناه الواسع إذا اتجهت الدول للسير على هذا النهج^(٥٢)، وهنا وأمام هذه المميزات في الصياغة يقترح الباحث أن تسعى الدول وخصوصاً الإسلامية منها لاسبغ صفة الإلزامية على هذا النص المذكور وإحلاله بديلاً عن نص المادة ١/٣٣ من الاتفاقية.

٥. حجية مبدأ عدم جواز رد اللاجئين في مواجهة الدول غير الموقعة على الاتفاقية

فقهاء القانون الدولي في هذا الأمر على انقسام في الرأي إلى جانبين، الجانب الأول من الفقه وعرايه الفقيه النرويجي جرال ماديسن^(٥٣) أن مبدأ عدم جواز رد اللاجئين إلى دولة الاضطهاد، لا يلزم الدول غير الأعضاء في الاتفاقية، وذلك تكييفاً منه لهذا المبدأ على أنه نص في معاهدة دولية، والمعاهدات الدولية يسري حيال قواعدها مبدأ نسبية أثر المعاهدات، أي أنه حجة على أطرافها ولا تلزم غيرها، الذين لم يقوموا بالتوقيع والانضمام للاتفاقية.^(٥٤)

في حين يرى الجانب الغالب من فقهاء القانون الدولي، أن مبدأ عدم جواز الرد بمعناه الضيق، يمكن أن نقول أنه أسبغ عليه وصف القاعدة الدولية العرفية، وأنه أصبح من المبادئ القانونية العامة التي أقرتها الأمم المتحدة، ومن ثم فهو ملزم لجميع الدول حتى ولو كانت غير ملزمة باحترام هذا المبدأ بموجب دخولها في الاتفاق الدولية المقرر له، واحتج هذا الرأي على ما انتهى إليه، بعدة حجج، أولها أن جميع الوثائق الدولية الخاصة بمعاملة اللاجئين وتنظيم شئونهم وتنظيم أحكام الملجأ قد اضطردت على النص على مبدأ عدم جواز رد اللاجئين خلال ما يقارب السبعين عاماً الأخيرة، وثانيها أن الدول في ممارستها الفعلية تجري على مراعاة مبدأ عدم جواز رد اللاجئين، وحتى أنها حين تقوم برد بعض الأجانب إلى دولهم فإنها تحرص على إعلان أنهم ليسوا لاجئين^(٥٥).

وهو الرأي الذي يرحبه الباحث، فلا قيمة للملجأ دونه، فإذا كان جائز رد اللاجئين إلى دولة الاضطهاد فعن أي ملجأ نتحدث، ولا مجال للقول أنه مبدأ إلزامي قبل الدول المنضمة للاتفاقية فقط، فالعرف الدولي حيال هذا المبدأ متكون بركنيه المادي والمعنوي.

ثانياً: مبدأ عدم التمييز

١. عدم التمييز في القانون الدولي العام

أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٥٦) مرات متعددة إلى حق الإنسان بالمساواة، فقد جاء في ديباجة هذا الإعلان: (لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية هو أساس الحرية والعدل ...) . المادة (١): يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.^(٥٧)

المادة (٢): (لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز العنصري أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، أو أي وضع آخر، دون تفرقة بين الرجال والنساء، فضلاً عما تقدم فلن يكون هنالك تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتهي إليها الفرد، سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي، أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود).^(٥٨)

^{٥١} أمر الله، حق اللجوء السياسي، ص ٢٥٦.

^{٥٢} أبو الخير أحمد عطية، الحماية القانونية للاجئين في القانون الدولي، ص ٢١٧، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٨.

^{٥٣} Grahl-Madsen.

^{٥٤} Grahl-Madsen, Territorial Asylum, pp 41-42.

^{٥٥} أمر الله، حق اللجوء السياسي، ص ٢٦٥.

^{٥٦} الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان - صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ بموجب القرار ٢١٧ ألف بوصفه أنها لمعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. = وهو يحدد، وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً. وترجمت تلك الحقوق إلى ٥٠٠ لغة من لغات العالم.

^{٥٧} الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة ١.

^{٥٨} الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة ٢.

إلا أن هذا لا يمنع دولة ما في التفرقة ما بين مواطنيها وبين الأجانب في الحقوق التي يتمتع بها كل فرد منهم والأعباء التي تفرض عليهم، فممارسة الحقوق السياسية حكراً على المواطنين، وكذا تملك العقارات، واحتراف بعض المهن، ورابطة الجنسية على الوطنيين أن يتحملوا في سبيلها أعباء لا يتحملها الأجانب.^(٥٩)

فالقانون الدولي يمنع كل تمييز قائم على العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، أو أي وضع آخر، أو التفرقة بين الرجال والنساء، أما ما كان من تمييز على أساس آخر هو عدم تماثل الأوضاع فإنه بالقطع جائز قانوناً ومنطقاً، وأن هذه هي القاعدة العامة لعدم التمييز في القانون الدولي.^(٦٠)

٢. عدم التمييز في الاتفاقية

قررت الاتفاقية أن المادة الثالثة منها من المواد التي لا يجوز التحفظ عليها وحيث تنص المادة الثالثة على أنه "تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ".^(٦١)

نحن هنا إذ نتحدث عن نص الاتفاقية على عدم التمييز في المادة الثالثة فإننا نتحدث عن قاعدة خاصة، ينحصر نطاقها الشخصي في اللاجئين، وأنه يتعين على دولة الملجأ، ألا تميز بينهم، بخلاف ما ذكرناه من نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يتسع نطاقه ليشمل الإنسانية جمعاء، وهذا واضح من النصوص، فنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتكرر فيها لفظة "جميع الناس، كل إنسان" أما المادة الثالثة فإنها تتحدث عن اللاجئين وحسب.

وهنا يثور التساؤل عن الحاجة لنص خاص على عدم التمييز بين اللاجئين، في حين أن مبدأ عدم التمييز الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشملهم بصفتهم الإنسانية؟

ونجيب على ذلك أولاً بالإقرار بأن هناك داع وحاجة إلى هذا النص، فإن اللاجئين بالنسبة لدولة الملجأ يعد أجنبياً ولكنه ذو طبيعة خاصة، وحيث أن الدولة تستطيع أن تفرق بين الأجانب في المعاملة فتعطي حد أدنى لمعاملة الأجانب وتعطي بعض الدول التي تدخل معها في معاهدات أن يكون الأجانب من حاملي جنسية هذه الدولة المتعاقدة أولى بالرعاية ويقرر لهم في إقليم الدولة الأخرى حقوقاً أكثر من سواهم من الأجانب، إلا أن هذا النص يستبعد حدوث تفرقة مشابهة مع فئة من فئات الأجانب -ذوي الطبيعة الخاصة- في إقليم الدولة، ألا وهم اللاجئين، ولهذا مبرر واضح فإن التفرقة التي تقوم بها دولة ما بين أجانب عدة دول مبعثها أولاً مبدأ المعاملة بالمثل ففي الغالب الأعم فإن الدولة حين تقر حقوقاً وامتيازات لرعايا دولة أخرى على إقليمها فإن ذات الدرجة للحقوق والامتيازات تكون مقررة لرعايا هذه الدولة على إقليم الدولة الأخرى، ويكون منشأ ذلك معاهدات دولية ثنائية، والأمر مختلف بالنسبة للاجئين، فاللاجئ قد يكون سبب خوفه واضطهاده في دولة جنسيته هو السلطات الحاكمة لبلاده، هذه السلطات بأي حال من الأحوال قد تحاول الخصومة مع دولة الملجأ، فهل يتصور عقلاً ومنطقاً أنها ستقوم بالدخول مع أي دولة في معاهدة ثنائية لإعطاء امتيازات للاجئين؟

الأمر الثاني، أنه قد يتصور حدوث محاولة محاباة أو تمييز من جانب دولة الملجأ انطلاقاً من موقفها الفردي لبعض اللاجئين دون بعضهم، وهذا قد يحدث لكون بعض اللاجئين ينتمون إلى نفس الدين أو العرق الذي ينتمي إليه غالبية سكان دولة الملجأ، فيؤدي بهم إلى السماح بإيواء بعض اللاجئين دون بعض على هذا الأساس أو أن يتجاوزوا مرحلة التفرقة في قبول اللاجئين وتقوم التفرقة بعد دخولهم إلى أرضها، فتعطي بعضهم حقوقاً أكبر، وتخفف الالتزامات عن بعضهم وتثقل كاهل بعضهم بالالتزامات أخرى، فإن هذا أمر غير جائز وفقاً لأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية متى كان مبعثه سبباً من الأسباب الثلاثة الواردة فيها، ألا وهي الدين والعرق و بلد المنشأ).

ثالثاً: حق اللاجئ في التقاضي

قررت المادة الثانية والأربعين من الاتفاقية المواد التي لا يجوز التحفظ عليها، ومن ضمنها المادة السادسة عشر في الفقرة أولى والمادة السادسة عشر هي الخاصة بحق التقاضي.

^{٥٩} أبو هيف، القانون الدولي العام، ص ٩٨.

^{٦٠} ملوخية، الحريات العامة، ص ٤٨.

^{٦١} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مادة ٣.

١. حق التقاضي في القانون الدولي

وتنظم المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق الإنسان في التقاضي بقولها "لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه."^(٦٢)

فكل شخص في المجتمع سواء كان هذا الشخص طبيعياً أو معنوياً بموجب ثبوت الأهلية له يكون محملاً بالتزامات وله حقوق على عاتق أي شخص آخر يدخل معه في أي تعامل، في الأصل أن يوفي بالتزاماته من تلقاء نفسه إلا أنه في الكثير من الأحيان لا تسير الأمور وفقاً لهذا المجرى فيلجأ من يدعي وجود حق له للقضاء ليطلب إلزام خصمه بأداء ما عليه من التزام وهنا نجد أن التقاضي حق للمدعي والمدعى عليه، بأن يكون للشخص المدعي محكمة مستقلة ومحايدة تنظر قضيته، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه التي يطالب بها، كما أن التقاضي حق للمدعى عليه، بأن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في التزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه.

٢. حق اللجوء في التقاضي في الاتفاقية

وحيث نصت المادة السادسة عشر على حق اللجوء في التقاضي بقولها "١- يكون لكل لاجئ، على أراضي جميع الدول المتعاقدة، حق التقاضي الحر أمام المحاكم. ٢- يتمتع كل لاجئ، في الدولة المتعاقدة محل إقامته المعتادة، بنفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن من حيث حق التقاضي أمام المحاكم، بما في ذلك المساعدة القضائية، والإعفاء من ضمان أداء المحكوم به. ٣- فيما يتعلق بالأمور التي تتناولها الفقرة ٢، يمنح كل لاجئ، في غير بلد إقامته المعتادة من بلدان الدول المتعاقدة، نفس المعاملة الممنوحة فيها لمواطني بلد إقامته المعتادة"^(٦٣)، وبالإضافة لكون الفقرة الأولى وحدها هي غير الجائز إمكانية التحفظ عليها . يمكننا القول أن الاتفاقية اتبعت نوعاً من التدرج لحق التقاضي للاجئ، فجعلت الدرجة الأولى منه هو الحد الإلزامي له تقتصر فيه على ثبوت حق التقاضي للاجئ على أراضي جميع الدول المتعاقدة، دون بيان أية تفاصيل للحق، فقط وفقاً لنصوص الاتفاقية فإن الحق الذي لزاماً أن يثبت للاجئ هو حق التقاضي دون أي تفاصيل أخرى .

وجعلت الاتفاقية الدرجة الثانية لحق اللجوء في التقاضي من خلال مساواته في إقليم دولة الملجأ التي يقيم فيها عادة بمواطنيها في حق التقاضي، بما في ذلك مساواتهم في المساعدة القضائية، والإعفاء من ضمان أداء المحكوم به، وفي غيرها يكون له نفس حقوق مواطنيها .

وهو الأمر الذي يجب تعديله في رأي الباحث، وإنهاء هذا التدرج وإزالة كافة المعوقات أمام اللاجئين في التقاضي، فإنهم في بلاد غير بلادهم، لا يتمتعون بحماية دولتهم الأصلية بل صارت الخصومة بينهما، فإذا ما أعطوا حق التقاضي كاملاً في دولة الملجأ، فماذا يفعلون حيال المطالبة بحقوقهم إذا لم يوفوها، خصوصاً وأنه في الكثير من الأحيان الظروف المالية والاقتصادية قد تكون عائقاً كبيراً أمام البعض تمنعهم من اللجوء للقضاء إذا لم يتمتعوا بالمساعدات القضائية أو الإعفاء من أداء ضمان المحكوم عليه .

المطلب الثاني: حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية

من المسلم به أن كل إنسان له حقوق وعليه واجبات، وقد عنيت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية بتحديد هذه الحقوق والواجبات وبيانها، حتى لا يتجاوز أحد حقه ولا يقصر في واجبه، وشرعت لذلك الحدود والعقوبات . حتى لا يبغي الناس على بعض ليخلص المجتمع من الفوضى، ويقوم على أساس متين من رعاية الحقوق وأداء الواجبات ووقوف كل فرد عند حده . والحق في الفقه الإسلامي هو : مصلحة ثابتة للشخص على سبيل الإختصاص يقررها المشرع الحكيم^(٦٤) .

ولابد من التأكيد أننا في إطار ما سنقوم بعداده من حقوق نرى أنها ثابتة للاجئ في الشريعة الإسلامية ليس إيراداً لهذه الحقوق على سبيل الحصر، ولكننا أوردنا ما تفردت الشريعة الإسلامية بإقراره من حقوق للاجئ، تفرداً غير مماثل في القانون الدولي .

^{٦٢} الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة ١٠ .

^{٦٣} الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مادة ١٦ .

^{٦٤} منصور، المدخل في الشريعة الإسلامية، ص ١٢٤ .

الفرع الأول: حق اللاجئين في الملجأ

مصطلح حق الملجأ^(٦٥) في اصطلاح فقهاء القانون الدولي جرى استخدامه بعدة استخدامات، فمن الفقهاء من يستخدمه بمعنى حق الدولة في أن تمنح الملجأ للأجنبي ومنهم من يستخدمه بمعنى حق الفرد في الحصول على الملجأ في الدولة التي قصد إليها^(٦٦)، وفي بحثنا نبحث عن مدى توافر حق الملجأ للاجئ.

وعلى الرغم من الجهود الدولية منذ قيام الحرب العالمية الأولى الرامية إلى تحسين وضع اللاجئين، وإبرام اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والعديد من الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية، إلا أنها لم تتمخض إلى الآن عن الاعتراف للأفراد بالحق في الحصول على الملجأ^(٦٧).

فما زالت الدول تتمسك بسلطتها واختصاصها بمنح الملجأ داخل إقليمها وأن ذلك يعد نتيجة مباشرة لحقها في السيادة على إقليمها ومن ثم يجب التسليم بمبدأ عدم التزام الدولة بمنح الملجأ للأفراد^(٦٨).

والجدير بالذكر هنا أن بعض الدول نصت في دساتيرها على حق الأجانب في الحصول على الملجأ منها فرنسا وألمانيا والاتحاد السوفيتي أثناء قيامه والصين الشعبية^(٦٩).

والجدير بالذكر كذلك أنه يتبع مسلك هذه الدول نجد أنها اتبعت في صياغة هذه النصوص المقررة لحق الأجنبي في الحصول على الملجأ، صياغة عامة وفضفاضة، ربما لا تلقى عليها بأدنى التزام متى أرادت ألا تلتزم، وهذه الصياغة لا تعكس سوى حقيقة واحدة مفادها أن هذه الدول حرصت على الإبقاء على سلطتها التقديرية حيال منحها للملجأ من عدمه^(٧٠).

بل ومن أجل الوقوف على القيمة الحقيقية لهذه النصوص، نتبع مسلك هذه الدولة -الناصة في دساتيرها على حق الأجانب في الحصول على اللجوء- مع رعاياها الذين أفلتوا من قبضتها وطلبوا الملجأ أو حصلوا عليه في دولة أخرى، وهل يتسق مع الموقف الذي ينص عليه قانونهم بالنسبة للأجانب؟ وبمعنى أدق هل تعترف هذه الدول للأجانب بالحصول على هذا الحق وفقاً لنصوصها بينما تنكره على رعاياها؟^(٧١)

نجد في النصوص العقابية السوفيتية والأوكرانية، عقوبات على المواطنين الذين يغادرون وطنهم بدون موافقة الحكومة، بل وتتراوح العقوبة المقررة لها ما بين السجن لعشرة أعوام وتصل إلى الإعدام^(٧٢).

وهنا يتأكد لدينا موقف القانون الدولي المعاصر من حق اللاجئين في الحصول على الملجأ، بصورة لا لبس فيها وأن الأمر مستقر على أنه أمر تقديري للدولة فلها أن تمنح طالب اللجوء الملجأ في إقليمها أو لا تمنحه.

ولبحث حكم الملجأ في الشريعة الإسلامية تساءلنا ما هو التصرف المقبول من المسلم فرداً كان أو دولة أن يتصرفه إذا حضر إليه مضطهد في وطنه لجأ له طلباً للمأمن، ولم يكن سبب اضطهاده ذلك ارتكابه جريمة شرعية، ولا توجد مصلحة له من الإقامة في بلد الملجأ؟

ووفقاً للرأي الغالب بين الباحثين من قياس اللجوء على عقد الأمان فإن أنصار هذا الرأي يقررون بأن الشريعة الإسلامية تجعل الملجأ حقاً للاجئ يجب على سلطات دولة المأوى فتح حدودها لطالبه كالتزام عليها إلا في الحالات الاستثنائية التي يتفق عليها، بخلاف أحكام الملجأ في القانون الدولي الذي يجعل الملجأ الإقليمي من اختصاص الدولة تمنحه عن طيب خاطر أو تمنعه وفقاً لسلطاتها، وإن كان يجوز للدولة الإسلامية تقييد حق اللجوء في حالات معينة ويستشهد أنصار هذا الرأي على ما رأوه برد أبي جندل وفقاً لصالح الحديبية^(٧٣).

⁶⁵ Right of asylum.

^{٦٦} أمر الله، حق اللجوء السياسي، ص ٩.

^{٦٧} أمر الله، حق اللجوء السياسي، ص ٢٤٥.

^{٦٨} أبو هيف، القانون الدولي العام، ص ١٤٥.

^{٦٩} عطية، الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي، ص ٢١٩.

^{٧٠} أمر الله، حق اللجوء السياسي، ص ٣٥٦.

^{٧١} أمر الله، حق اللجوء السياسي، ص ٣٥٨.

^{٧٢} أمر الله، حق اللجوء السياسي، ص ٣٥٨.

^{٧٣} الغنيمي، الملجأ في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، ص ٨٨.

ويرى الباحث أن الملجأ حكمه الوجوب على الدولة الإسلامية كحق لمن يثبت له صفة اللاجئ وفقاً لما اتضح من المفهوم الشرعي للاجئ^(٧٤).

وحتمية احترام الملجأ كحق للاجئ ثابتة في الإسلام لأنها جزء لا يتجزأ منه كشريعة، ففي هذا الصدد لا يجوز رد اللاجئ إلى دولته رغماً عنه إذا اكتسب وصف أهل الذمة أو صار مسلماً أو كان من المستأمنين وفي ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم في حق منح الأمان (المسلمون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم ويجير عليهم أقصاهم وهم يد على من سواهم)^(٧٥) وقوله كذلك لأم هانئ (قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ)^(٧٦)

ولمزيد من التوضيح فإن الإسلام يعتبر اللجوء حقاً حقيقياً للإنسان، ومن ذلك ما قرر في البيان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن المجلس الإسلامي في لندن ١٩٨١ م في مادته التاسعة (لكل شخص يلقي الاضطهاد والظلم الحق في البحث عن ملجأ وملاذ وهذا الحق مضمون لكل إنسان مهما كان عنصره أو دينه أو لونه أو جنسه).

ويقرر البعض أن الشريعة الإسلامية جعلت الملجأ حقاً للاجئ والتزاماً يقع على عاتق الدولة الإسلامية، وهو في ذلك يمنح للمسلم ولغير المسلم دون تفرقة إستناداً للمبدأ العام الذي يقرر أن المسلم والكافر في مصائب الدنيا سواء، وإن كان يمكن الاتفاق على عدم إعطاء حق الملجأ كما حدث في صلح الحديبية^(٧٧).

الفرع الثاني: حق اللاجئ في الملجأ رغم ارتكابه جرم جنائي

وقد قررنا فيما سبق أننا نعرف اللاجئ على أنه "كل مضطهد في وطنه لجأ لبلد آخر طلباً للأمن، ما لم يكن سبب ذلك ارتكابه جريمة شرعية مع انتفاء نية المصلحة من الإقامة في بلد الملجأ" إلا أننا نعود لبحث جزء من هذا التعريف وهو اشتراط عدم ارتكاب جريمة شرعية، لنفرق بين حالتين:

الأولى: هو أنه يشترط في اللاجئ ألا تكون ملاحقة سلطات دولته لارتكابه لجرم، إلا أن هذا الرأي وإن كان مؤكداً في عقدنا الشخصي، إلا أننا من مطالعة خروج سيدنا موسى عليه السلام من مصر نتصور أنه يمكن أن يرد عليه استثناء.

الثانية: وهي تصور منح الملجأ رغم حدوث جرم من اللاجئ:-

ونبدأ بحثنا لهذه المسألة بذكر قوله تعالى (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ هَذَا وَمِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعَاثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ (١٥) قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (١٦) قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ (١٧) فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ (١٨) فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ (١٩) وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ (٢٠) فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٢١))^(٧٨)

دلالة الآية: قوله: (فَاسْتَعَاثَ) طَلَبَ عَوْنَهُ وَنَصْرَتَهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي الْآيَةِ بَعْدَهَا: (فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ) وَإِنَّمَا أَعَاثُهُ: لِأَن نَصْرَ الْمُظْلُومِ دَيْنٌ فِي الْمَلَلِ كُلِّهَا، وَفَرَضَ فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ نَصْرُ الْمُظْلُومِ».

وفيه أيضاً: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». فَتَصَرُّهُ ظَالِمًا كَفَّهُ عَنِ الظُّلْمِ^(٧٩)

هنا نجد أن موسى عليه السلام قد وكز الرجل الذي من عدوه، أراد الوكز ولم يرد القتل، ولكن القتل حدث فهو قتل بغير جنائية، يسعى في التشريعات الجنائية المعاصرة قتلاً خطأ، ويسعى في الشريعة الإسلامية بذات الاسم^(٧٩)، والواجب على القاتل قتل

^{٧٤} انظر ص ٣٨ من البحث.

^{٧٥} أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في السرية رقم ٢٧٥١، الجزء الثالث، ص ٨٠، ٨١.

^{٧٦} البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد، رقم ٣٥٠، الجزء الأول، ص ١٤١.

^{٧٧} حمدي الغنبي، الملجأ في القانون الدولي، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٧٦ م، ص ٢٣.

^{٧٨} سورة القصص، الآيات ١٥-٢١.

^{٧٩} إذ أنه ليس قتل عمد ولا شبه عمد.

خطأ الديّة والكفارة^(٨٠)، بل نؤكد أن عقوبة الإعدام لم تكن مقررة عند الفراعنة على القتل الخطأ، إلا إذا كانت صادرة عن طبيب ارتكب خطأ فاحشاً في فن الطب وعلاج المرضى أدى لموتهم^(٨١)، وهنا نجد أن ما صدر عن القوم حيال فعل موسى عليه السلام لم يكن مشروعاً حتى في قوانينهم السائدة وقتها، يمثل فعله خطأ، ولكن رد الفعل المقابل له غير متناسب معه، إذ أن القوم أرادوا قتل موسى، فخرج منها موسى خائفاً إلى إقليم آخر.

وهنا يتعين علينا أن نضع في الاعتبار أن خروج موسى هنا ليس له أي علاقة بكونه نبي فلا يجوز أن يحاكم أو يسجن بهذا الوصف، فقد سجن يوسف عليه السلام-ظلماً- وأن الظلم في الحالتين مختلف، فالظلم الواقع في حالة يوسف عليه السلام، كان سيقع من جانب العزيز وأمراته لو كانت الحادثة مع أي شخص خلاف يوسف عليه السلام، أما في حالة موسى فإن الظلم-المتخذ صورة عدم تناسب العقوبة مع الخطأ- وبالمخالفة لأحكام القانون السائد وقتها، ما كان ليحدث لو كان الفعل صادر عن شخص آخر غير موسى لا ينتمي لفئته الدينية-بني إسرائيل-.

وحيث أوضحنا أن حكم الملجأ الوجوب، لوجوب اللجوء متى تحقق الداعي له، وحيث خرج موسى من هذا الإقليم إلى إقليم آخر، وحيث أنه بفعل الحدود المعاصرة لا يستطيع المرء أن يفعل هذا ويدخل إقليم دولة أخرى إلا بإذن منها، وقد أسهنا في بيان ذلك في الفصل الأول، فإنه يتعين على الدولة الإسلامية أن تمنح الملجأ بصورة استثنائية للشخص حتى لو كان مرتكباً لجرم، متى أثبت لها، أن جرمه المرتكب غير متناسب مع العقوبة التي تسعى حكومة الدولة توقيفها عليه متى كانت هذه العقوبة هي الإعدام، وقد قصرنا نطاق هذا الاستثناء على حالة المعاقبة بالإعدام لسببين: أولهما أنها هي التي تقررت في النص القرآني المستدل به في هذه الجزئية، والأصل أن الاستثناء لا يتوسع فيه، وثانيهما أن عقوبة الإعدام إذا ما قررت ظلماً فإنها اعتداء على الحق في الحياة الذي يجب كل حقوق الإنسان تحت مظلتها، والذي لا يتدارك إن وقع.

الفرع الثالث: حق اللجوء في عدم الرد إلى دولة الاضطهاد

يرفض الإسلام رفضاً باتاً إرجاع اللاجئين إلى مكان يخشى فيه على حرياته وحقوقه الأساسية، فضلاً عن أن يعرض فيه للتعذيب والاضطهاد أو المعاملة المهينة التي تنتفي مع الكرامة الإنسانية التي خلعها الله على الإنسان^(٨٢)، بقوله تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴿٧٠﴾) ^(٨٣). ولذلك عدة أدلة:

١. من القرآن قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ۚ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ۚ لَا مِنْ حِلٍّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ۚ وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ۚ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ۚ وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ۚ ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾) ^(٨٤).

وهذا النص صريح الدلالة على عدم جواز إعادة اللاجئين إلى بلد الاضطهاد متى كان متيقن لدولة الملجأ أنه ما خرج من بلد الاضطهاد إلا لإيمانه، وما خرج لإصابة متعة من متاع الدنيا فكما قال ابن عباس لما سُئِلَ: كيف كان امتحان رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء؟ قال: كان يمتحنهن بالله ما خرجت من بغض زوج، وبالله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض، وبالله ما خرجت التماس دنيا، وبالله ما خرجت إلا حباً لله ورسوله.

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ أُجِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُجَلِّي الصَّيْدِ ۚ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾) ^(٨٥).

^{٨٠} والدليل على ذلك الآية ٩٢ من سورة النساء "وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ۚ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ۚ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ۚ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا".

^{٨١} السقا، أضواء على فلسفة العقوبة العظمى، ص ٣٣.

^{٨٢} أبو الوفاء، اللجوء في الإسلام، ص ١٠.

^{٨٣} سورة الإسراء، الآية ٧٠.

^{٨٤} سورة الممتحنة، الآية ١٠.

^{٨٥} سورة المائدة، الآية ١.

فالعلاقة بين دولة الملجأ واللاجئ تعاقد غير ذي عوض يرتب لكل طرف منهما حقوق على الآخر والتزامات تجاهه، ولما كان اللاجئ مهما أعطى من حقوق في دولة الملجأ فإن التماسه الأول فيها الذي يرتضي التضحية بأي شيء هو الأمان من الاضطهاد الذي لقيه أو يخشى أن يلقاه في دولة الاضطهاد، فإن إعادة اللاجئ إلى دولة الاضطهاد أمر محرم ومن غير الجائز أن يصدر عن الدولة الإسلامية، فإن المسلم فرداً كان أم جماعة أم دولة يجب عليه الوفاء بما عاهد عليه، وإن كانت هذه هي الآية الأظهر دلالة على المسألة التي نبهنا، إلا أن القرآن الكريم ثري بالآيات الكريمات التي تؤكد وجوب الوفاء بالعهود مع الله ومع العباد، وتبين أن نقض العهود هو حال المنافقين.

٢. من السنة النبوية العملية:

لجوء المسلمين في أول عهد الإسلام إلى الحبشة فقد شق على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلقاه أصحابه من البلاء ورأى موقفهم يزداد حرجاً يوماً بعد يوم، فنصح لهم بالخروج إلى الحبشة.

٣. من العرف^(٨٦):

يعتبر حق الملجأ أو الجوار من الشيم العربية الأصيلة التي لا يجوز الخروج عليها عند العرب، فقد كانت إجارة الملهوف خلقاً من أخلاق العرب والمسلمين لذلك ذكرها الشعراء في شعرهم تخليداً وتثبيتاً لها في نفوس الناس وحثاً لهم على عدم الخروج عليها، وضرورة الالتزام بها^(٨٧).

ومن ذلك لامية أبي طالب، استدلالاً منها على عرف عدم جواز رد اللاجئ

كذبتم وبيت الله نبذي محمداً ولما نطاعن دونه ونناضل

ونسلمه حتى نصرع حوله ونذهل عن أبنائنا والحلائل

وينهض قوم بالحديد إليكم نهوض الروايا تحت ذات الصلائل^(٨٨)

وحيث أن الثابت في الشريعة الإسلامية "أن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً" وأن "العادة محكمة"^(٨٩) يحتكم إليها ويرتكب عليها في القضاء، وكذا ما يقضي به مضمون القاعدة الأصولية في الإسلام "شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يرد ناسخ"^(٩٠) فهذا دليل من العرف على مبدأ عدم جواز رد اللاجئ لبلد الاضطهاد في الشريعة الإسلامية.

مدى حق اللاجئ في عدم الرد إلى دولة الاضطهاد في الشريعة الإسلامية

مبدأ عدم جواز رد اللاجئ له مدى أكبر بكثير في الشريعة الإسلامية عن مداه في القانون الدولي، إذ أن النبي حين قبل النساء المهاجرات قبلهن رغم أن هناك معاهدة بينه وبين قريش، تلزم بأن يرد إلى قريش من جاء إلى المدينة منهم، والاستثناء الحادث وإن كان بنص قرآني إلا أن ما يهمننا هنا هو أمرين:

أولهما: حدوث الاستثناء وفيه أن الأصل إذا جرى عليه في هذه الحالة فإن الصلح قائم وبين المسلمين وقريش مهادنة، وإذا حدث الاستثناء فالأمر نذير بأن يعتبروه خرقاً للصلح وإعلاناً للحرب.

وثانيهما: سبب حدوثه، وسبب الحدوث يمكننا أن نعرفه من الفئة المستثناة في آية سورة الممتحنة من أحكام الصلح، فهن نسوة، ففوق ضعفهن لكونهن مؤمنات بدين محارب في بلدهن، يزددن ضعفاً لكونهن نساء، فلن يستطعن أن يفعلن مثل ما فعل أبو جندل وأبو بصير وغيرهما وأن يقمن في البادية ويدبرن أمور معيشتهن ويحمين أنفسهن^(٩١).

^{٨٦} العرف، بالضم، هو: "ما تعارف عليه أهل العقول السالمة وليس في الشرع ما يخالفه". يعد مصدر تشريع ثانوي يصار إليه عند تحديد بعض الأحكام الشرعية التي تعود لما تعارف الناس عليه وهذا المصدر مهم وخصوصاً للقضاة الذين ترفع إليهم قضايا حول تحديد ما يفيض الخصومات فيما لم يأت به دليل من الكتاب والسنة والإجماع وهو يعد من الأدلة الشرعية عند الفقهاء ولكن يطبقه الفقهاء في الأحكام الفقهية الفرعية لا الأصلية وقد عمل النبي بالعرف والصحابة من بعده وأكثر ما يؤخذ بالعرف في الطلاق والأيمان والنذور، والنفقات، وغير ذلك.

^{٨٧} أبو الوفاء، اللجوء في الإسلام، ص ٢.

^{٨٨} ابن كثير، البداية والنهاية، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٨م، ج ٣ ص ١٠٣.

^{٨٩} ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، الأشباه والنظائر، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي عوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م، الجزء الأول ص ٥٠.

^{٩٠} بمعنى أنه إذا ثبت عن طريق مرويَات أهل الكتاب كالتوراة والإنجيل وغيرها الموجودة لديهم، أو المرويَات الموجودة بين يدي المسلمين من غير الكتاب والسنة، فلا يصلح الاحتجاج بها ولا أخذ الأحكام منها، أنور شعيب، شرع من قبلنا ماهيته وحجتيه ونشأته وضوابطه وتطبيقاته، (الكويت، جامعة الكويت، ٢٠٠٥م، ص ٣٨٣).

^{٩١} ويؤيد هذا المعنى مفهوم المخالفة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم رضي الله عنه: "يا عدي هل رأيت الحيرة؟ قلت: لم أرها وقد أنبئت عنها، قال: فإن طالت بك حياةً لترين الظفينة -أي المرأة- ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ص ٨٨٥ ب ٣٥٩٥.

ونستطيع بذلك القول بأن الشريعة الإسلامية أعطت مدى أكبر لمبدأ عدم جواز رد اللاجئين.

المطلب الثالث: مقارنة بين حقوق وواجبات اللاجئين في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبين الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: أوجه الاتفاق: وتتمثل في:

١. عدم التمييز، فلا يجوز التمييز بين اللاجئين بسبب العرق أو الدين أو الطائفة أو بلد المنشأ.
٢. عدم الرد إلى دولة الاضطهاد فلا يجوز رد اللاجئين إلى بلد يكون مهدد فيه لخطر التعرض للخوف أو الاضطهاد.
٣. عدم معاقبة اللاجئين أو فرض أي نوع من العقوبات عليه إذا دخل إلى بلد اللجوء بصورة غير مشروعة أو غير قانونية.
٤. حماية أموال وممتلكات اللاجئين.
٥. توفير الحاجيات الضرورية والإنسانية للاجئين.
٦. تمتع اللاجئين بالحريات والحقوق الضرورية له كإنسان وكشخص قانوني.
٧. عدم جواز منح اللجوء للمجرمين.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف: وتتمثل في:

١. جهة منح اللجوء
يجوز إعطاء الملجأ في الشريعة الإسلامية من جانب سلطات الدولة، وكذلك الأفراد العاديين تطبيقاً لقوله: (المسلمون تتكافأ دماؤهم، يسعى بذمتهم أدناهم ويجير عليهم أقصاهم وهم يد على من سواهم)^(٩٢) وبالتطبيق لفكرة الجوار التي مارسها النبي، حينما دخل في جوار المطعم بن عدي ومارسها المسلمون من بعده، بينما في القانون الدولي المعاصر يقتصر منح حق الملجأ على الدول وحدها، ويكون اللاجئين تحت سلطان وحماية الدولة فقط.
- وحيث أن للدولة في الإسلام وحدها حق التصرف في إطار شئونها الخارجية لقوله صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته ...) ^(٩٣)، ويستفاد من الحديث أن للحكام وحدهم حق رعاية شئون الأمة وليس من المسوغ لأحد من المسلمين أن يقوم بذلك إذا كان الحاكم لم يفوضه أو يأذن له في القيام بمثل هذا العمل ^(٩٤)، فإن حق الملجأ يشكل استثناء على هذه القاعدة: إذ يمكن أيضاً للأفراد العاديين منح الملجأ في الشريعة الإسلامية.

٢. من له حق اللجوء

- حري بالبيان أن حق اللجوء في الشريعة الإسلامية يمنح للمسلمين، وأهل الذمة، بينما في القانون الدولي المعاصر تقيّد العديد من الدول منح الملجأ، خصوصاً في الآونة الأخيرة^(٩٥).
- كذلك في القانون الدولي يكتسب وصف اللاجئين وفقاً للمادة ١/أ من اتفاقية ١٩٥١م فقط كل شخص يكون لديه خوف مبرر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، بينما في الإسلام يمكن، إلى جانب ذلك، أن يستفيد من الملجأ من يأتي لسماع كلام الله (اللجوء الديني) أو أي شخص يأتي لأي سبب. للحصول على وضع آمن (المستأمنون) أو يقيم بصورة دائمة (أهل الذمة)^(٩٦).

٣. مكان اللجوء

- في القانون الدولي المعاصر، والذي يقوم أساساً على تقسيم الدول إلى وحدات سياسية مستقلة تقتصر كل منها على حدود معينة. فيقتصر تبعاً لذلك منح اللجوء على الدولة التي تمنحه ولا يسري بالضرورة تجاه الدول الأخرى.

^{٩٢} رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وروى أيضاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وابن عباس ومعلق بن يسار وعائشة رضي الله عنها، انظر جامع الأصول ١٠/٢٤٥، ٢٥٥.

^{٩٣} صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم ٨٥٣، ج ١، ص ٣٠٤.

^{٩٤} أحمد أبو الوفا: كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، المرجع السابق، ج ٤، ص ٦١.

^{٩٥} لتقييد عدد طالبي الملجأ لجأت الدول الأوروبية إلى وضع العديد من القيود مثل: توقيع الجزاءات على شركات الطيران التي تجلب أشخاصاً لا يحملون وثائق تسمح لهم بدخول البلاد، ووضع قيود على دخول اللاجئين إلى إقليم الدولة بتحديد الحالات التي يتم فيها رفض دخولهم، وإنشاء أجهزة تختص بوضع اللاجئين.

^{٩٦} أحمد أبو الوفا، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين، الرياض، ١٤٣٠هـ، ص ٢٢٢، ٢٢٣.

بينما يترتب على منح اللجوء في إقليم إسلامي تمتع اللاجئين بهذا الحق في كل أقاليم دار الإسلام^(٩٧) لأن طبيعة الأحكام واحدة، ولوحدة الدولة الإسلامية، وإن كان تفرق المسلمين إلى دول عديدة يمنع الآن من تطبيق هذا الحكم.

وعلى الرغم من أن اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في استنتاجها رقم ١٢ بخصوص (الأثر الممتد إقليمياً لتحديد وضع اللاجئين) قالت أن (نصوصاً عديدة في اتفاقية ١٩٥١ م تمكن اللاجئين المقيم في إحدى الدول المتعاقدة من ممارسة بعض الحقوق باعتباره لاجئاً. في دولة أخرى متعاقدة. وأن ممارسة مثل هذه الحقوق لا تتوقف على تحديد جديد لوضعه كلاجئ)^(٩٨).

إلا أنه من الواضح أن ذلك يقتصر على ممارسة (بعض الحقوق) بينما في دار الإسلام يمكن للاجئين ممارسة كل حقوقه في أي بلد إسلامي.

٤. نشأة الحق في الملجأ وطبيعته

من الثابت أن اتفاقية ١٩٥١ م لا تمنح الحماية التلقائية أو الدائمة لمن يطلب اللجوء. كذلك تكتفي المادة ١/٢ من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية. التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا ١٩٦٩ م بالنص على أن تبذل الدول كل ما في وسعها لاستقبال اللاجئين وكفالة استقرارهم، دون تحديد لطبيعة هذا الحق تجاه الدول.

كما تنص المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل إنسان في أن يطلب أو يبحث عن الملجأ، وليس عن حقه في أن يحصل عليه.

في حين يمكن القول أن الملجأ في الشريعة الإسلامية هو حق ثابت للأفراد من حيث منحه وبالنسبة للتمتع به والحصول عليه.

فقد قررت المادة ٩ من البيان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن المجلس الإسلامي في لندن ١٩٨١ م أن (لكل شخص يلقي الاضطهاد والظلم الحق في البحث عن ملجأ وملاذ، وهذا الحق مضمون لكل إنسان مهما كان عنصره أو دينه أو لونه أو جنسه).

وكذلك تقرر المادة ١٣ من وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام في المؤتمر الإسلامي، دكا، ١٩٨٣ م: (ولكل شخص الحق في التنقل بحرية، واختيار مكان إقامته داخل بلده أو خارجه، وإذا لقي اضطهاداً فإن له الحق في البحث عن ملاذ في بلد آخر غير بلده الأصلي، وعلى البلد الذي يتوجه إليه بطلب في هذا الشأن أن يمنحه اللجوء السياسي ويحميه، إلا إذا كان اللجوء السياسي قد طلب لأسباب تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية)^(٩٩).

٥. إجبار الدولة على منح اللجوء

حري بالبيان أن عدم قيام دولة ما بتنفيذ التزاماتها بمنح الملجأ في القانون الدولي المعاصر، يرجع إلى أحد أمرين: أولاً: أنها هي التي لها تقدير أسباب منحه، في هذا المعنى تنص المادة ٣/١ من الإعلان الخاص بالملجأ ١٩٦٧ م أنه: (يعود للدولة مانحة الملجأ تقدير أسباب منح الملجأ).

ثانياً: أن حق الشخص في طلب الحصول على الملجأ في دولة أخرى (يكون وفقاً لقوانين تلك البلدان والاتفاقيات الدولية) م ٣/١٢ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨١ م.

في حين أنه وفي الشريعة الإسلامية الغراء وجدنا أنها تنفرد بأنه لا يجوز رد اللاجئين إلى دولته رغماً عنه إذا اكتسب وصف أهل الذمة أو صار مسلماً أو كان من المستأمنين، وأنه حتى لو وافق اللاجئ على الرجوع إلى دولته فإنه لا يجوز ذلك إذا خشي من رجوعه فقدانه لحق الحياة لأن ذلك لا رخصة فيه، وإلا اعتبرت الدولة الإسلامية مشاركة في الاعتداء على هذا الحق الجوهري من حقوق الإنسان، ولا شك أن ذلك غير مطبق في القانون الدولي المعاصر.

^{٩٧} وهكذا تقول دار الإفتاء المصرية إن (...) البلاد الإسلامية تعتبر كلها داراً لكل مسلم (الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، ج ٧، ص ٢٦٤٥).

^{٩٨} راجع التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، المرجع السابق، ص ٢٠٠٤، ص ٢٧.

^{٩٩} بل يقرر البعض أن الشريعة الإسلامية جعلت الملجأ حقاً للاجئ و إلزاماً يقع على عاتق الدولة الإسلامية، كما أن الملجأ يمنح للمسلم وغير المسلم دون تفرقة استناداً إلى المبدأ العام الذي يقرر (أن المسلم والكافر في مصائب الدنيا سواء)، وإن كان يمكن الاتفاق على عدم إعطاء حق الملجأ كما حدث في صلح الحديبية من النص على رد من يأتي من قريش إلى المسلمين مع عدم رد من يأتي من المسلمين إلى قريش، محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة في قانون الأمم، المرجع السابق، ص ٧٢٠، حمد الغنيمي: الملجأ في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٧٦ م، ص ١٣٢.

وقد سبق الإشارة إلى نظام الملجأ الإيجاري في الشريعة الإسلامية المتمثل في التزام الدولة الإسلامية بمنحه لمن يطلب سماع كلام الله (بالتطبيق لقوله تعالى: (إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ (٦))

٦. منح اللاجئ جنسية دولة اللجوء

في حين تنص المادة ٣٤ من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئ على أن: (تسهل الدول المتعاقدة بقدر الإمكان استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها، وتبذل على وجه الخصوص كل ما في وسعها لتعجيل إجراءات التجنس وتخفيض أعباء ورسوم هذه الإجراءات إلى أدنى حد ممكن)^(١٠٠).

بينما انفردت الشريعة الإسلامية بما يفوق النص المذكور فإن الحصول على صفة أهل الذمة يترتب عليه فوراً اكتساب جنسية الدولة الإسلامية.

وبالتالي فليست هناك سلطة تقديرية في منح أو منع التجنس. بينما وفقاً للمادة ٣٤ من اتفاقية ١٩٥١ تملك الدولة سلطة تقديرية واسعة بخصوص تجنس أو عدم تجنس اللاجئ.

٧. من حيث أنواع الملجأ

الشريعة الإسلامية وعلى خلاف القانون الدولي تسمح بإمكانية منح اللجوء الديني وذلك على نحو ما ورد بالبحث من إمكانية منح اللجوء لسماع كلام الله أو عند الإلتجاء للحرم الشريف، بينما قواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لا تتخذ للدين أساساً لقواعدها وبالتالي فلا وجه عندها لمنح اللجوء على هذا الأساس.

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

١. تندرج مسألة اللاجئين في إطار فقه المعاملات، لكونها تتضمن أحكاماً عملية اجتهادية.
٢. تقوم العلاقات الإنسانية -دولية وغير دولية- في الشريعة الإسلامية على عدة ركائز منها (الكرامة الإنسانية، والتسامح، والتعاون، والعدالة، والمعاملة بالمثل، وأن الناس أمة واحدة).
٣. قياس اللجوء على عقد الأمان في الفقه الإسلامي قياس مع الفارق على الرغم من أن الأمان هو استثناء كما اللجوء، كما أن اللجوء يقارب الهجرة في المصطلح الإسلامي.
٤. اللجوء واجب على من يقدر عليه متى توافرت شروطه.
٥. تطور مفهوم اللاجئ في القانون الدولي ففي البداية كانت الاتفاقيات الدولية تعنى بفئات خاصة من اللاجئين، وهو يتجه لأن يكون أكثر شمولاً للاجئين، لكنه لم يصل بعد لهذه الدرجة.
٦. لا مسئولية على الدولة لمنحها الملجأ ما لم تكن طرفاً في اتفاقية تنص على غير ذلك.
٧. لا مسئولية على دولة الملجأ إذا تضررت دولة اللاجئ الأصلية من مجرد تواجده، أو من قيامه بعمل يندرج تحت استعمال حق من حقوقه الإنسانية كحرية الفكر والتعبير عن الرأي.
٨. هناك اختلاف في فقه القانون الدولي حول حدود مسئولية دولة الملجأ عن أعمال اللاجئين والراجع حيال هذه المسألة أن دولة الملجأ تتعقد مسئوليتها عن أفعال اللاجئ، بذات الدرجة التي تسأل فيها عن أفعال أي مقيم آخر ما لم تكن هناك اتفاقية تنص على غير ذلك.
٩. ٩-حقوق اللاجئين في القانون الدولي دائرة بين حد أقصى وحد أدنى، حدها الأقصى هو كافة الحقوق الواردة لهم في الاتفاقية وفي إطار حدها الأقصى تارة تكون حقوقهم مساوية لمواطني دولة الملجأ وتارة تكون مساوية للحد الأدنى لمعاملة الأجانب وفي جانب آخر منها تكون مساوية للمعاملة الممنوحة للأجانب الأولى بالرعاية ومرة أخرى تكون أقل من حقوق الأجنبي إلى جانب أن هناك حقوق تثبت للاجئين لا تثبت لسواهم، والحد الأدنى للحقوق الثابتة لهم في كافة دول الاتفاقية هو حق اللاجئ في عدم الرد إلى دولة الاضطهاد وحق اللاجئين في عدم التمييز بينهم
١٠. ١٠. حق اللاجئ الإلزامي في التقاضي الوارد في المادة السادسة عشر فقرة ١ دون بيان مداه يعيب النص على حق التقاضي للاجئين وربما أهدر حقهم في التقاضي.

^{١٠٠} اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

١١. تفردت الشريعة الإسلامية وستظل متفردة بإقرار حق الملجأ للاجئ، هذا التفرد نتوقع له الاستمرار، إذ أن سببه اختلاف الأساس الذي تبنى عليه العلاقات الدولية، بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.
١٢. تفردت الشريعة الإسلامية بمنح الملجأ استثناءً لشخص ارتكب جرماً، متى ثبت لها أنه لبواعث الاضطهاد تنتوى دولته توقيع عقوبة لا تتناسب مع ما بدر منه.
١٣. ترفض الشريعة الإسلامية رد اللاجئ إلى مكان اضطهاده.
١٤. الصيغة التي وردت بها واجبات اللاجئين في الاتفاقية صيغة معيبة، فإلى جانب اشتغالها على إلزام اللاجئ بالقوانين السارية على إقليم دولة الملجأ، فإنها تخول دولة الملجأ فرض التزامات خاصة على اللاجئين على نحو قد يشوبه التعسف، وهي هذه الصيغة تنطوي على غرر، إذ لا يعلم اللاجئ ما هي الالتزامات الواقعة عليه تحديداً.
١٥. في القانون الدولي هناك التزامات إضافية تقع على اللاجئ إذا كان اللاجئ من دولة من دول أمريكا اللاتينية أو إفريقيا، إذ أن دول كل قارة منها أبرمت اتفاقيات دولية إقليمية.
١٦. التصور الأقرب للصواب للالتزامات اللاجئ في الشريعة الإسلامية هي أنه " يلتزم اللاجئ في الدولة الإسلامية حال وجوده في إقليمها بالقوانين السارية فيها، على أن تلتزم الدولة الإسلامية بإعلامه بهذه القوانين خلال دراسة طلبه للجوء إليها".
١٧. تفردت الشريعة الإسلامية بإلزام اللاجئ بأداء ما عليه من التزامات تجاه أفراد في دولة الاضطهاد، فالملجأ في الشريعة الإسلامية، ما شرع للإفلات أو التهرب من الالتزامات.

ثانياً: التوصيات

١. أوصي شباب الأمة الإسلامية بعدم الاغترار بما يقر من حقوق للإنسان في المواثيق والعهود الدولية، فإن النصوص تصاغ دائماً بصياغة فضفاضة، تؤدي لحدوث فجوة بين مفهومها في ذهن القارئ العابر عن مفهومها في ذهن المدقق، وهي الفجوة التي تظهر ما بين ظاهر النصوص والتطبيق، وأوصيهم بالقراءة في الشريعة الإسلامية ليتأكد لهم أن الشريعة الإسلامية تنطوي على مفاهيم لحقوق الإنسان ستظل متفردة بها ولن تلحقها متأخرة أحكام القانون الدولي.
٢. أوصي حكومات البلاد ذات أغلبية السكان المسلمة بالأخذ في إحلال أحكام اللجوء في الشريعة الإسلامية بدلا من أية أحكام أخرى سارية فيها.
٣. أوصي حكومات البلاد ذات الأغلبية المسلمة باستخدام ما لها من أصوات فردية في المنظمات الدولية لاقتراح أحكام اللجوء في الشريعة لتتضمن أحكام الاتفاقيات المنظمة لهذا الشأن.
٤. أوصي الدول ذات أغلبية السكان المسلمة، بإقرار حق الملجأ للاجئ بقوانينها، إذ أنه واجب أن يمنح له في الشريعة الإسلامية بخلاف القانون الدولي الذي حوى قصورا شديدا في هذا الحق.
٥. أوصي الدول ذات أغلبية السكان المسلمة بالسعي لإبدال حق التقاضي المقرر للاجئين في الاتفاقية وجعله مساويا لمواطنيها، إذ أن إقرار حق التقاضي لهم بدرجة أقل، ربما أقام مانعا من الواقع والظروف والعوز من التجائم للقضاء.
٦. أوصي الدول ذات أغلبية السكان المسلمة بالسعي لاسياع الإلزام على نص المادة ١/٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ وإحلاله بديلا لنص المادة ٣٣ من الاتفاقية.
٧. أوصي الدول ذات أغلبية السكان المسلمة بإقامة موقفها من الملجأ الدبلوماسي على مبدأ المعاملة بالمثل، و ألا يكون موقفها هو السماح لغيرها بممارسته لديها وهي لا تمارسه لديهم.
٨. أوصي بتقرير عقوبة على اللاجئ المزيّف حتى يرتدع عن تضيق فرص اللجوء على اللاجئ الحقيقي الذي اضطر للخروج من موطنه لتحصيل الملجأ.
٩. أوصي كل إنسان ألا يفضل البقاء في وطنه وترك ما يعتقده صوابا حتى يزول عنه الاضطهاد وأن يسعى ولو إلى أقصى بقاع الأرض ولا يهجر ما يعتقده صوابا.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم، علي، (١٩٩٨) العلاقات الدولية في وقت السلم، ط ١، (القاهرة، دار النهضة العربية).
٢. الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، ط ١، (سورية، دار ابن كثير، ٢٠٠٥ م).
٣. إمام، محمد كمال الدين، (٢٠٠٢) مدخل الفقه الإسلامي، ط ١٤ (الإسكندرية، منشأة المعارف).

٤. أمر الله، برهان محمد توحيد، (٢٠٠٨) حق اللجوء السياسي (دراسة في نظرية الملجأ في القانون الدولي)، ط ١، (القاهرة، دار النهضة العربية).
٥. الأنصاري، أبو عبد الله محمد الرصاع، (١٩٩٣) شرح حدود ابن عرفة، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، ط ١ (بيروت، دار الغرب الإسلامي).
٦. أنصاري، يوسف، خالد سعد، (٢٠١٥) القانون الدولي للجوء السياسي، ط ١، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة).
٧. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (٢٠٠٧) صحيح البخاري، ط ١، (القاهرة، مكتبة مصر).
٨. البعلي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح، (٢٠٠٣) المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، ط ١، (جده، مكتبة السوداني).
٩. البغوي، الحسين بن مسعود، (١٩٨٩) معالم التنزيل (تفسير البغوي)، الجزء الثامن، ط ١ (الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع).
١٠. البوطي، محمد سعيد، (١٩٩٦) فقه السيرة النبوية، دمشق، دار الفكر.
١١. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، (٢٠٠٣) السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط ١، (بيروت، دار الكتب العلمية).
١٢. ابن تيمية، الصارم المسلول، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية.
١٣. حدادين، سامر، (٢٠٠٢) إجراءات تحديد المركز القانوني للاجئ لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الحكمة، لبنان، بيروت.
١٤. الحصري، (١٤١١هـ) القواعد والضوابط المستخلصة من شرح الجامع الكبير، مطبعة المدني، القاهرة.
١٥. حورية، أيت قاسي، (٢٠١٤) تطور الحماية الدولية للاجئين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر.
١٦. الخطيب، علي أحمد، (١٤١٥هـ) مقدمة قبل هجرة النبي، الجزء الأخير. الجوار، مجلة الأهر.
١٧. أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
١٨. دراز، رمزي محمد علي، (٢٠٠٣) النظريات العامة في الفقه الإسلامي، ط -، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر).
١٩. الربيع، وليد خالد، (٢٠٠٨) حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصادرة عن جامعة الكويت، العدد ٧٢.
٢٠. الزحيلي، محمد مصطفى، حقوق الإنسان في الإسلام (دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي).
٢١. أبو زهرة، محمد أحمد مصطفى، (١٩٩٥) العلاقات الدولية في الإسلام، ط ١ (القاهرة، دار الفكر العربي).
٢٢. زيدان، زكي، (٢٠٠٧) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، ط -، (المنصورة، مطابع البشبيشي).
٢٣. سالم الهنساوي، (١٩٩٩) التعايش مع غير المسلمين، دار الوعي الإسلامي، الكويت.
٢٤. ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، (١٩٩١) الأشباه والنظائر، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي عوض، بيروت، دار الكتب العلمية.
٢٥. السرخسي، السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد، معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية، القاهرة، ط ١٩٥٧، الجزء الرابع.
٢٦. السرخسي، المبسوط، المجلد الخامس، بدون طبعة، دار المعرفة بيروت.
٢٧. السعودي، عبد العزيز محمد عبد الله، (٢٠٠٧) حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢٨. السقا، محمود، (١٩٩٩) أضواء على فلسفة العقوبة العظمى، ط ١ (القاهرة، دار الهلال).
٢٩. سلطان، حامد، (١٩٧٢) القانون الدولي العام، ط ٦ (القاهرة، دار النهضة العربية).
٣٠. الشربيني، محمد بن محمد الخطيب، (٢٠٠٠) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط ١ (بيروت، دار الكتب العلمية).
٣١. أبو شريعة، إسماعيل إبراهيم، (١٩٨١) نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١.
٣٢. الضير، الصديق محمد الأمين، (١٤١٠هـ) الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، ط ٢، (بيروت، دار الجيل).

٣٣. الطالبياني، ضى نشأت، (٢٠١٥) الالتزام بدراسة طلبات اللجوء على الصعيد الدولي، ط ١، (الأردن، دار وائل للنشر).
٣٤. عامر، صلاح الدين، (١٩٨٤) مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، ط ١ (القاهرة، دار النهضة العربية).
٣٥. عبد الحميد، محمد سامي، (٢٠٠٠) التنظيم الدولي (الجماعة الدولية - الأمم المتحدة)، ط ٦ (الإسكندرية، منشأة المعارف).
٣٦. ابن العربي، (١٤٢٤) أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت،، الطبعة الثالثة.
٣٧. أبو العطا، رياض صالح، (٢٠٠٨) القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، ط ٢، (القاهرة، دار النهضة العربية).
٣٨. عطية، أبو الخير أحمد، (٢٠٠٨) الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي، ط ٣ (القاهرة، دار النهضة العربية).
٣٩. عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي، ط ١٤ (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).
٤٠. عويس، أحمد ذكي، (٢٠٠١) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، ط أولى، (طنطا، مطابع جامعة طنطا).
٤١. الغنيحي، حمدي السيد محمد، (١٩٧٦) الملجأ في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية.
٤٢. فؤاد، مصطفى أحمد، (٢٠١٢) العلاقات الدولية في منظور المنظمات الدولية، ط ٧ (الإسكندرية، دار الكتاب الجامعي).
٤٣. قاسم، محي الدين محمد، (٢٠٠٦) التزامات اللاجئ تجاه دولة الملجأ "دراسة مقارنة في التشريعات الدولية والإقليمية"، بحث مقدم لندوة الحماية الدولية للاجئين، جامعة نايف للعلوم الأمنية..
٤٤. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م، القاهرة، دار الحديث.
٤٥. القلعي، محمد رواس، (٢٠٠٠) الموسوعة الفقهية الميسرة، بيروت، لبنان، دار النفائس، ط ١.
٤٦. الكاساني، (١٤٠٢هـ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، الجزء السابع.
٤٧. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (١٩٩٩) تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، تحقيق سامي بن محمد السلامة، ط ٢، (الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع).
٤٨. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (١٩٩٠) البداية والنهاية، ط ١، (بيروت، مكتبة المعارف).
٤٩. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرين، (١٩٩٠) موسوعة السياسة، ط ٢، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر).
٥٠. مجمع اللغة العربية، معجم الوجيز، (القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ٢٠٠٨م).
٥١. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط ٤، ١٤٢٥هـ، مكتبة الشروق الدولية.
٥٢. محمد سلام مذكور، المدخل للفقه الإسلامي، ط ١.
٥٣. محمد، أحمد أبو الوفا، (٢٠٠١) الإعلام بقواعد القانون الدولي في شريعة الإسلام، ط ٢، (القاهرة، دار النهضة العربية).
٥٤. محمد، أحمد أبو الوفا، (١٩٩٢) العلاقات الدولية الدبلوماسية، ط ٧، (القاهرة، دار النهضة العربية).
٥٥. محمد، أحمد أبو الوفا، (٢٠١٣) اللجوء في الإسلام، بحث منشور بمجلة الفرقان، العدد ٧٣٥.
٥٦. محي الدين القرة داغي، د.ت، بنك الفتوى.
٥٧. مسلم، ابن الحجاج النيسابوري، (٢٠٠٦) صحيح مسلم، تحقيق نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، ط ١، (الرياض، دار طيبة).
٥٨. المعداوي، محمد، (٢٠١٢) المدخل للعلوم القانونية "نظرية الحق"، ط ١، (القاهرة، دار النهضة العربية).
٥٩. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير.
٦٠. ملوخية، عماد محمد، (٢٠١١) الحريات العامة، ط ١، (الإسكندرية، مكتبة الجامعة الجديدة).
٦١. منصور، الشحات إبراهيم محمد، (٢٠٠٧) المدخل في الشريعة الإسلامية، (القاهرة، دار النهضة العربية).
٦٢. نصار، محمد عبد الستار، (١٩٨٢) دراسات في فلسفة الأخلاق، ط ١، (الكويت، دار العلم).
٦٣. هلسا، أيمن، (٢٠٠٤) الحماية الدولية لطالب اللجوء، ط ١ (الأردن، دار النهضة).
٦٤. أبو هيف، علي صادق، (١٩٩٧) القانون الدولي العام، ط ٢٠، (الإسكندرية، منشأة المعارف).
٦٥. الورقان، أحمد بن إبراهيم بن عبد الله، (٢٠٠٧) تجريم الكذب بين الشريعة والقانون، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
٦٦. أبو الوفا، أحمد، (١٤٣٠هـ) حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين، الرياض.
٦٧. أبو الوفا، أحمد، كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، ج ٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- [1] Grahl-Madsen, Territorial Asylum. Stockholm 1980.
- [2] Roman Boad, The State Of The Right Of Asylum In International Law, second edition, 1994, Harford university magazine of law.
- [3] Jack Garvey, Toward a reformulation of international refugee law, 26 Harvard University journal of international law, (1985).
- [4] Michael R. Marrus, The Unwanted : European Refugees in the Twentieth century (oxford University press, oxford), (1985).

ثالثاً: القوانين والوثائق الدولية

١. الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان .
٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
٣. الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين .
٤. الاتفاقية المتعلقة بالمركز الدولي للاجئين الروس والأرمن ومن في حكمهم .
٥. إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ .
٦. قانون العقوبات المصري .

رابعاً: مراجع الإنترنت:

- [1] <http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/7/55e57e0f6.html>
- [2] <http://www.thefreedictionary.com/refugee>
- [3] <http://www.thefreedictionary.com/Refuge>
- [4] www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html
- [5] <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%B5%D8%A9/>

رفاد للدراسات والأبحاث
www.refaad.com

المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة
e-ISSN 2617-6246 , p-ISSN 2617-6238

المجلد ٢ العدد ١ - ٢٠١٩، ص ١ - ٢٨

<https://doi.org/DOI:10.31559/sis2019.2.1.1>

The Rights of Refugees in the 1951 UN Convention from the Perspective of Islamic Law (A Comparative Study)

Mr. Mahmoud Mohamad El Gamal
mahmoudalgamal28@gmail.com

Associate Professor Dr. Abdelrahman Abdel Hamid Hassanein
abdel.rahman@mediu.edu.my

Abstract: The problem of this research lies in the existence of refugees' crisis in the world. The current situation of these refugees requires a comprehensive study to clarify their rights and duties in the international law and the International conventions in the light of Islamic Shariah. The objectives of the research are (1) to state the refuge dilemma and the risks the refugees face, (2) try to contribute in find legal solutions for the crisis by clarifying the refugees' rights in detail after explaining the concept of taking refuge, refugee, asylum, its types, and stating the duties of the refugees towards the countries of asylum and the commitments they must take, and (3) then present those rights and duties based on the Islamic Sharia perspective. Of the most important results is that the issue of refugees is included in the Transaction Jurisprudence because it contains jurist practical rulings, and that the international relations are built on the interest whereas in the Islamic Shariah it is based on the human dignity, forbearance, cooperation, justice and reciprocally related treatment. The Islamic Law is unique in admitting the rights of the refugee in the asylum to a more extent that that of the International Law. The UN Refugee Convention involved articles about the refugees' rights authorizing the country of asylum to impose commitments some which might be aggressive and deceiving. The research highlights the Islamic Law perspective regarding the duties of the refugee should commit himself to perform in the Muslim country's laws in effect. The Muslim country must inform him about those laws when he is applying for asylum. The Islamic Law compels the refugee to fulfil his commitments he made to individuals in the country of oppression. Asylum in the Islamic Law is not to escape your duties and commitments. There are other results the researcher has come up with in the end of his research.

Keywords: Sharia, Refugee Convention, International Law, Human Rights.

References:

- [1] 'amr. Şlah Āldyn, Mqdmh Ldrasī Ālqanwn Āldwly Āl'am, T1(Ālqahrh, Dar Ālnhdh Āl'rbyh), (1984)
- [2] 'bd Ālhmyd. Mhmd Sāmy, Āltnzym Āldwly (Āljma'h Āldwly- Ālamm Ālmthdh), T6 (ĀlāSkndryh, Mnshāt Ālm'arf), (2000).
- [3] 'tyh. Ābw Ālkhyr Āhmd, Ālhmayh Ālqanwnyh Llajy Fy Ālqanwn Āldwly, T3(Ālqahrh, Dar Ālnhdh Āl'rbyh), (2008).
- [4] 'wdh. 'bd Ālqadr, Āltshry' Āljna'y ĀlāSlāmy, T14 (Byrwt: M'wssī Ālrsalh, D.T).

- [5] 'wys. Āḥmd Dḥky, Ālmdkhl Ldraṣt Ālfqh ĀlāSlāmy, T Āwly, (Tntā, Mṭab' Jam'ī Tntā), (2001).
- [6] Abn Al'rby, Āḥkam Alqrān, Dar Alktb Al'imyh, Byrwt., Alṭb'h Alṭhalthh, (1424)
- [7] Abn Alsby. Taj Aldyn 'bd Alwhāb, Alāshbah Wālnzayr, Thqyq 'adl 'bd Almwjwd W'ly 'wd, Byrwt, Dar Alktb Al'imyh, (1991)
- [8] Abn Kthyr. ASma'yī Bn 'mr, Albdāyh Wālnhayh, T1, (Byrwt, Mktbī Alm'arf), (1990).
- [9] Abn Kthyr. ASma'yī Bn 'mr, Tfsyr Alqrān Al'zym (Tfsyr Abn Kthyr), Thqyq Samy Bn Mḥmd Alslām, T 2, (Alryād, Dar Tybh Llnshr Wāltwzy'), (1999).
- [10] Abn Tymyh. Alṣarm Almslwl, Thqyq Mḥmdy 'bd Alḥmyd, Dar Alktb Al'imyh.
- [11] Abrahym. 'ly, Al'laqat Aldwlyh Fy Wqt Alslm, T1, (Alqahrh, Dar Alnhdh Al'rbyh), (1998)
- [12] Ābw Al'tā. Ryād Ṣāḥ, Alqanwn Aldwly Al'am Al'laqat Aldwlyh, T2, (Alqahrh, Dar Alnhdh Al'rbyh), (2008).
- [13] Ābw Alwfa. Āḥmd, Hq Alljw' Byn Alshry'h ĀlāSlāmyh Wāqanwn Aldwly Llajjyn, Alryād, (1430h)
- [14] Ābw Alwfa. Āḥmd, Ktab Ālā'lam Bqwa'd Alqanwn Aldwly Wā'laqat Aldwlyh Fy Shry'ī Alāslām, J4.
- [15] Ābw Dawwd. Snn Āby Dawwd, Thqyq Mḥmd Mḥy Aldyn 'bd Alḥmyd, Almkthb Al'sryh, Syda, Byrwt.
- [16] Ābw Hyf. 'ly Ṣādq, Alqanwn Aldwly Al'am, T20, (AlāSkndryh, Mnshāt Alm'arf), (1997) .
- [17] Ābw Shry'h. ASma'yī Abrahym, Nzryī Alhrb Fy Alshry'h ĀlāSlāmyh, Mktbī Alflāh, Alkwy, T1, (1981)
- [18] Ābw Zhrh. Mḥmd Āḥmd Mstfy, Al'laqat Aldwlyh Fy ĀlāSlām, T1 (Alqahrī, Dar Alfkr Al'rby), (1995).
- [19] Ālā'lan Ālāslāmy Lhqwq ĀlāNsan, T1, (Swryh, Dar Abn Kthyr, 2005m).
- [20] Alānsary. Ābw 'bd Allh Mḥmd Alrṣā', Shrh Hdwd Abn 'rfh, Thqyq Mḥmd Ābw Ālājfān Wāṭahr Alm'mwry, T1 (Byrwt, Dar Alghrb Ālāslāmy), (1993)
- [21] Alb'ly. Ābw 'bd Allh Shms Aldyn Mḥmd Bn Āby Alftḥ, Almtl' 'ly Ālfāz Almqn', Thqyq Mḥmwd Ālārnaḥwṭ Wyāsyn Mḥmwd Alkhṭyb, T1, (Jdh, Mktbī Ālswdy), (2003).
- [22] Albghwy. Alhsyn Bn Ms'wd, M'alm Altnzyl (Tfsyralbghwy), Aljz' Althamn, T1 (Alryād, Dar Tybh Llnshr Wāltwzy'), (1989)
- [23] Albkhary. Ābw 'bd Allh Mḥmd Bn ASma'yī, Shyḥ Albkhary, T1, (Alqahrh, Mktbī Msr), (2007)
- [24] Albwty. Mḥmd S'yd, Fqh Ālsyrh Alnbwyh, Dmshq, Dar Alfkr, (1996)

- [25] Albyhgy. Āḥmd Bn Alḥsyn Bn 'ly Bn Mwsy, Āsnn Ālbry, Thqyq Mḥmd 'bd Alqadr 'ṭa, T 1, (Byrwt,Dar Ālktb Al'Imyh), (2003)
- [26] Aldryr. Aṣdyq Mḥmd Alāmyn, Alghrr Wāṭhrh Fy Al'qwd Fy Alfqh Alāslamy Drash Mqarnh, T2, (Byrwt, Dar Aljyl), (1410h).
- [27] Alghnmy. Hmdy Alsyd Mḥmd, Almljā Fy Alqanwn Aldwly, Rsalī Dktwrah, Klyt Alḥqwq Jam'ī AlāSkndryh, (1976)
- [28] Alḥsyry, Alqwa'd Wāḍwābt Almkhlst Mn Shrh Aljam' Ālkbyr , Mtḇ'ī Almdny, Alqahrh, (1411h)
- [29] Alkhṭyb. 'ly Āḥmd, Mqdmī Qbl Hjrt Alnby, Aljz' Alākhry Aljwar, Mjlī Alāzhr, (1415h).
- [30] Alkaṣany. Bday' Alṣnay' Fy Trtyb Alshray', Dar Alktāb Al'rby, Byrwt, Aljz' Alṣab', (1402h)
- [31] Alkyaly. 'bd Alwhāb, Wākhryn, Mws'ī Alsyash, T2, (Byrwt, Almwssh Al'rbyh Lldrasat Wālnshr), (1990).
- [32] Alm'dawy. Mḥmd, Almdkhl Ll'lw Alqanwnyh "Nzryt Alḥq", T1, (Alqahrh, Dar Alnhdh Al'rbyh), (2012).
- [33] Almfwdy Alṣamyh Lshywn Alājyyn, Dlyl AlāJra'at Wālm'ayyr .
- [34] Alql'jy. Mḥmd Rwā, Almwsw'h Alfqhyh Almysrh, Byrwt, Lbnān, Dar Alnfay's, T1, (2000)
- [35] Alqrṭby. Aljam' Lāḥkam Alqrān, Alṭb'h Althalthh, Alqahrh, Dar Alhdyth, (1996m).
- [36] Alrby'. Wlyd Khāld, Hq Alljw' Alsyasy Fy Alfqh AlāSlamy Wāqanwn Aldwly (Drash Mqarnh), Bhṭh Mnshwr Fy Mjlī Alshry'h Wāldrasat AlāSlamyh, Alṣadrh 'n Jam'ī Alkwyt, (72)(2008)
- [37] Als'wdy. 'bd Al'zyz Mḥmd 'bd Allh, Hqwq Alājyyn Byn Alshry'h Wāqanwn, Rsalī Majstyr, Jam'ī Nayf Al'rbyh Ll'lw Alāmnyh, (2007)
- [38] Alshrbyny. Mḥmd Bn Mḥmd Alkhṭyb, Mghny Almḥtaj Alā M'rff M'any Alfaz Almnhaj, Thqyq 'ly Mḥmd M'wd, 'adl Āḥmd 'bd Almwjwd, T1 (Byrwt, Dar Ālktb Al'Imyh), (2000).
- [39] Alsrkḥsy. Almbswt, Almjld Alkhams, Bdwn Tḇ'h, Dar Alm'rff Byrwt.
- [40] Alsqa. Mḥmwd, Adwa' 'ly Flsf Al'qwbh Al'zmy, T 1 (Alqahrh, Dar Alhlal), (1999).
- [41] Alsrkḥsy. Alsy Alkbyr, Thqyq Ṣlah Aldyn Almnjd, M'hd Almkḥwtat, Jam'ī Aldwl Al'rbyh , Alqahrh, T 1957, Aljz' Alrab'.
- [42] Alṭalbany. Dhy Nshāt, Alaltzām Bdrast Tlbat Alljw' 'ly Alṣ'yd Aldwly, T1, (Alārdn, Dar Wāyl Ll'nshr), (2015).
- [43] Alwrqan. Āḥmd Bn Abrahym Bn 'bd Allh, Tjrym Alkdhb Byn Alshry'h Wāqanwn, Rsalī Majstyr, Jam'ī Nayf Ll'lw Alāmnyh, (2007)
- [44] Alzhyly. Mḥmd Mstfy, Hqwq Alānsan Fy Alāslam (Drash Mqarnh M' Alā'lan Al'almy.

- [45] Amam. Mḥmd Kmal Āldyn, Mdkhl Ālfqh ĀḷaSlāmy, T14 (ĀḷaSkndryh, Mnshāt Ālm'arf), (2002)
- [46] Āmr Allh. Brḥan Mḥmd Twḥyd, Hq Ālljw' Ālsyasy (Drāsh Fy Nzryt Ālmjlā Fy Āḷqanwn Āldwly), T 1, (Āḷqahrh, Dar Ālnhdh Āl'rbyh), (2008)
- [47] Ānsary. Ywsf, Khāld S'd, Āḷqanwn Āldwly Llhw' Ālsyasy, T1, (ĀḷaSkndryh, Dar Āḷjam'h Āljdydh), (2015)
- [48] Drāz. Rmzy Mḥmd 'ly, Ālnzryat Āl'āmh Fy Ālfqh ĀḷaSlāmy, T- , (ĀḷaSkndryh, Dar Āḷjam'h Āljdydh Llnshr), (2003).
- [49] Fwād. Mstfa Āḥmd, Āl'laqat Āldwlyh Fy Mnzwr Ālmnzmat Āldwlyh, T 7 (ĀḷaSkndryh, Dar Āḷktāb Āḷjam'y), (2012).
- [50] Hdādyn. Samr, ĀJra'at Thdyd Ālmrkz Āḷqanwny Llajy Ldy Ālmfwdyh Ālsamyh Llāmm Ālmthdh Lshywn Āḷajyyn, Rsaḷt Majstyr, Klyt Āldrasat Āl'lyā, Jam't Āḷḥkmh, Lbnan, Byrwt, (2002)
- [51] Hlsā. Āymn, Āḷḥmayh Āldwlyh Ltālb Ālljw', T1 (Āḷārdn, Dar Ālnhdī), (2004).
- [52] Hwryh. Āyt Qasy, Ttwr Āḷḥmayh Āldwlyh Llajyyn, Rsaḷt Dktwrah, Klyt Āḷḥqwq Wāḷ'lwmm Ālsyasyh, Jam't Mwlwd M'mry- Tyzy Wzw, Āḷjzayr, (2014)
- [53] Grahl-Madsen, Territorial Asylum. Stockholm 1980.
- [54] Jack Garvey, Toward a reformulation of international refugee law, 26 Harvard University journal of international law, (1985).
- [55] Mḥmd Slām Mdkwr, Ālmdkhl Llfqh ĀḷaSlāmy, T1.
- [56] Mḥmd. Āḥmd Ābw Ālwfa, Āḷa'lam Bqwa'd Āḷqanwn Āldwly Fy Shry't ĀḷaSlām, T2, (Āḷqahrh, Dar Ālnhdh Āl'rbyh), (2001).
- [57] Mḥmd. Āḥmd Ābw Ālwfa, Āl'laqat Āldwlyh Āldblwmasyh, T7, (Āḷqahrh, Dar Ālnhdh Āl'rbyh), (1992) .
- [58] Mḥmd. Āḥmd Ābw Ālwfa, Ālljw' Fy ĀḷaSlām, Bḥth Mnshwr Bmjlt Ālfrqan, (735)(2013).
- [59] Mḥy Āldyn Āḷqrh Daḡhy, D.T, Bnk Ālftwa.
- [60] Michael R. Marrus, The Unwanted : European Refugees in the Twentieth century (oxford University press, oxford), (1985).
- [61] Mjm' Āllghh Āl'rbyh, Ālm'jm Ālwsyt, T4, 1425h, Mktbt Ālshrwq Āldwlyh.
- [62] Mjm' Āllghh Āl'rbyh, M'jm Ālwjyz, (Āḷqahrh, Āḷhyyh Āl'āmh Llmtāb' Āḷāmyryh, 2008m).
- [63] Mlwkyh, 'mad Mḥmd, Āḷhryat Āl'āmh, T1, (ĀḷaSkndryh, Mktbt Āḷjam'h Āljdydh), (2011).
- [64] Mnswr. Ālshḥat ĀBrahym Mḥmd, Ālmdkhl Fy Ālshry'h ĀḷaSlāmyh, (Āḷqahrh, Dar Ālnhdh Āl'rbyh), (2007).

- [65] Mslm. Abn Alḥaj̣ Alnysabwry, Sḥyḥ Mslm, Tḥqyq Ṇzr Bn Ṃhmd Alfaryaby Abw Qtybh, T1, (Alryad, Dar Tybh), (2006).
- [66] Ṇsar. Ṃhmd 'bd Alstar, Dṛsat Fy Flṣf̣ Alākhḷaq, T1, (Alkwyt, Dar Al'im), (1982).
- [67] Qasm. Ṃhy Aldyn Ṃhmdy, Altzamat Allaj̣y Tjah Dwlị Almḷj̣a "Dṛash Mqarnh Fy Altsḥry'at Aldwlyh WalạQlymyh", Ḅḥth Mqdm Lndẉṭ Aḷḥmayh Aldwlyh Llaj̣yyn, Jam'iṭ Nayf Li'lwm Aḷamnyh, (2006).
- [68] Roman Boad, The State Of The Right Of Asylum In International Law, second edition, 1994, Harford university magazine of law.
- [69] Salm Albhnsawy, Alt'aysh M' Gḥyr Almslmyn, Dar Alw'y Aḷaslamy, Alkwyt, (1999)
- [70] Sḷṭan. Ḥamd, Alqanwn Aldwly Al'am, T 6 (Alqahrh, Dar Alnḥdh Al'rbyh), (1972).
- [71] Zydan. Zky Zky, Almdkhl Ldṛsṭ Alfqh Aḷaslamy, T- , (Almṇswrh, Ṃtab' Albsḥbysḥy), (2007).